المنجزات النفطية لحكومة عبد الكريم قاسم ١٤ تموز١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣

أ.د. متعب خلف جابر الريشاوي

الباحث / حسين علي محمد المرشدي

جامعة المثنى

كلية التربية للعلوم الانسانية

المقدمة

القطاع النفطي كما هو معلوم هو القطاع الرئيسي الذي يمكن أن يلعب الدور القيادي في حركة التحرر الاقتصادي وفي بناء الاقتصاد الجديد، وكان القطاع النفطي العراقي يخضع وبشكل تام إلى سيطرة الشركات النفط الأجنبية عبر امتيازاتها التي حصلت عليها في العهد الملكي، ومنذ أن انبثقت ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ أخذ الرأي العام العراقي يرتقب ما ستتخذه حكومة عبد الكريم قاسم من موقف تجاه امتيازات النفط، لهذا أولت الحكومة قضايا النفط عناية فائقة إلى جانب اهتمامها بالنواحي الاقتصادية الأخرى، فمنذ الأيام الأولى للثورة قامت بدراسة السبل التي يمكن أن تحقق للعراق الحصول على قسطه العادل في استثمار مورد من موارده الطبيعية، وكان من أهم أهدافها معالجة هذا الأمر ورفع الغبن عن العراق وضمان مصالح الشعب.

من هنا جاء اختيار موضوع الدراسة لبيان دور حكومة عبد الكريم قاسم في معالجة قضية النفط في العراق وتحرير القطاع النفطي من سيطرة الشركات النفط الأجنبية .

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

وقد أقتضت طبيعة الموضوع أن تقسم الدراسة على خمسة محاور ومقدمة وخاتمة وملخص باللغة الإنكليزية، تناول المحور الأول استرجاع المياه الإقليمية والتي كانت ضمن امتياز شركة نفط البصرة، فبعد استثمار إيران والدول الخليجية لمياهها الإقليمية رغبت الحكومة العراقية في تحديد مياها الإقليمية واستثمارها، فدخلت في مفاوضات مع شركة نفط البصرة من اجل هذا الأمر حتى وافقت الشركة على التنازل عن المياه الإقليمية في كانون الأول ١٩٥٨ .

ودرس المحور الثاني سحب امتياز شركة خانقين التابعة إلى شركة النفط الأنجلو فارسية والتي تأسست عام١٩٢٥، فقد استطاعت حكومة الثورة من إلغاء امتيازها في كانون الثاني ١٩٥٩ واستلام جميع حقول خانقين .

فيما ناقش المحور الثالث تأسيس هيئة شؤون النفط واستحداث وزارة النفط، فبعد التطورات الحاصلة في القطاع النفطي أصدرت الحكومة قانون٣٧ في اذار١٩٥٩ الخاص بتأسيس هيئة شؤون النفط لتصبح هي المسؤولة عن القطاع النفطي، ومن ثم عمدت الحكومة في أيار من العام نفسه إلى استحداث وزارة النفط. وبذلك انضمت اليها جميع الدوائر الخاصة بالنفط .

وبين المحور الرابع دور العراق في تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط(أوبك) عام١٩٦٠، فبعد تلاعب الشركات النفطية بأسعار النفط ومناسيب إنتاجه مما أدى إلى إلحاق الضرر بالدول المنتجة، ظهرت فكرة تكوين تكتل نفطي من قبل الدول المنتجة لمواجهة الاحتكارات النفطية، ولان العراق كان في تلك المدة يمثل تحدياً للشركات وجه الدعوة لوفود الدول المنتجة لعقد المؤتمر التأسيسي في بغداد، ومنها تم الإعلان عن تأسيس المنظمة في آب عام١٩٦٠ .

وتطرق المحور الخامس إلى التشريعات النفطية التي أصدرتها حكومة الثورة في مواجهة شركات النفط العاملة في العراق، ومنها قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط الأجنبية رقم(٨٠) في ١١ كانون الاول١٩٦١، والذي استرجع جميع الأراضي غير المستثمرة من الشركات، وقانون شركة النفط الوطنية العراقية لعام١٩٦٢، لاستثمار الأراضي المسترجعة من الشركات النفطية .

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر، كان في مقدمتها الوثائق غير المنشورة والموجودة في دار الكتب الوثائق الوطنية في بغداد، والوثائق المنشورة المحفوظة في ملفات وزارة النفط.

وكان للرسائل والاطاريح الجامعية دورا في إغناء مادة البحث بالمعلومات القيمة ومنها أطروحة(نفط العراق دراسة تاريخية ١٩٦٣-١٩٦٨) لأحمد ساجر الدليمي، ورسالة(الشركات المتعددة الجنسيات مع التركيز على شركة نفط العراق المحدودة للفترة ١٩٦١-١٩٧٢) لمحمد صادق نهار النصيرات، ورسالة(شركة نفط البصرة المحدودة١٩٣٨-١٩٨٠دراسة تاريخية) لتوفيق ياسين موحان، فضلاً عن بقية الرسائل والاطاريح .

وكذلك كانت الكتب العربية رافدا رئيسياً في إتمام مادة البحث ومنها(مذكرات محمد حديد) وكتابي(عبد الكريم قاسم وعراقيون أخرون ذكريات وانطباعات)و(حول قضية النفط في العراق) لعبد

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

اللطيف الشواف، و(البترول العراقي والتحرر الوطني) لإبراهيم علاوي، و(تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري) لنوري عبد الحميد العاني، و(البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية) لمحمد ازهر سعيد السماك، فضلاً عن بقية المصادر العربية الأخرى .

وساهمت الصحف والمجلات في نقل أحداث ويوميات مدة الدراسة وعلى راسها الجريدة الرسمية الوقائع العراقية، اتحاد الشعب والزمان والمنار والبلاد والمستقبل وغيرها من الصحف، ومجلة الأسواق التجارية ومجلة النفط والتنمية ومجلة ١٤ تموز.

أولاً: استرجاع المياه الإقليمية [١] :

بعد التطورات التي حصلت في الصناعة النفطية ولا سيما في منطقة الخليج العربي، أخذت أهمية النفط تتزايد وقد منحت دول خليجية امتيازات نفطية في مياهها الإقليمية وكانت النتائج مشجعة، وبالمقابل كانت الحكومة الإيرانية ايضا قد أعلنت عن استثمار الموارد النفطية الموجودة في مياهها الإقليمية منذ عام ١٩٥٧ ، ومنحت قسما من تلك المياه بالامتياز إلى بعض الشركات الأجنبية، وقد لفت ذلك انتباه الحكومة العراقية أذ إن بعض هذه المناطق التي منحتها الحكومة الإيرانية بالامتياز أو أعلنت عن استثمار مواردها النفطية، تقع ضمن المناطق البحرية العراقية، ولذلك أخذت الحكومة العراقية تفكر جدياً في تحديد مياهها الإقليمية طبقاً للقوانين الدولية، واستدعت خبراء دوليين محايدين لأجل هذه الغاية[٢].

ولما كان امتياز شركة نفط البصرة[٣] The Basrah Petroleum Co. عام ١٩٣٨ قد شمل كافة الأراضي العراقية وبضمنها المياه الإقليمية والتي لم تمنح بالامتياز إلى شركة نفط العراق[٤] Iraq Petroleum Co. عام ١٩٢٥، وشركة نفط الموصل[٥] Mosul Petroleum Co. عام ١٩٣٢[٦]، فقد طالب وزير الاقتصاد العراقي إبراهيم كبه[٧] بتاريخ ٢٠ آب ١٩٥٨، خلال اجتماعه مع ممثلو الشركات بتنازل شركة نفط البصرة عن حقوق امتيازها في المياه الإقليمية العراقية بصورة مستعجلة، ووعدوا ممثلو الشركات بدراسة الموضوع وتقديم مقترحاتهم خلال شهرين أو ثلاثة[٨].

ثم طلبت الحكومة العراقية في ٢٩ آب ١٩٥٨ من شركة نفط البصرة بالتنازل عن امتيازها في المياه الإقليمية ورغبت أن تكون الإجابة مبكرة عن هذا الموضوع مما أثار مخاوف بريطانيا خشية التدخل الإيطالي للحصول على امتياز لاستثمار المياه العراقية والمتزامن مع امتياز استثمارها في المياه الإيرانية[٩].

ولاهتمام الحكومة العراقية بهذا الأمر صدر في ٤تشرين الثاني ١٩٥٨ مرسوم جمهوري حول تحديد المياه الإقليمية برقم(٤٣٥) جاء فيه:

بناء على ما عرضه وزير الخارجية ووافق عليه مجلس الوزراء رسمنا ما هو آت:

١. يكون البحر الإقليمي للعراق والفضاء الجوي الذي فوقه وقاع البحر وما تحت القاع خاضعاً لسيادة الجمهورية العراقية مع مراعاة القواعد المقررة في القانون الدولي بشأن المرور السلمي لسفن البلاد الأخرى.

٢. يمتد البحر الإقليمي إلى مسافة أثنى عشر ميلا بحرياً(الميل البحري١٨٥٣ متراً) باتجاه أعالي البحر

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

مقاساً من أدنى حد لانحسار ماء البحر عن الساحل العراقي.

٣. في حالة تداخل بحر إقليمي لدولة أخرى مع البحر الإقليمي العراقي، فتعين الحدود بين البحرين الإقليميين بالاتفاق مع الدولة صاحبة الشأن طبقاً للمبادئ المقررة في القانون الدولي، أو بما يتم عليه التفاهم بينهما.

٤. ليس في هذا المرسوم ما يخل بالحقوق الأخرى المقررة دولياً للعراق في المنطقتين البحريتين المعروفة المنطقة المتاخمة Contiguous Zone،والامتداد القاري Shelf Continenlal الواقعتين يما يلي البحر الإقليمي العراقي، باتجاه البحر كما ليس فيه ما يخل بالبيانات الرسمية التي سبق أن أصدرتها الحكومة العراقية في هذا الصدد[١٠].

وقد نشر بذلك قانون برقم(٧١) في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٨، باسم قانون تحديد المياه الإقليمية العراقية[١١].

ونتيجة لأصرار الجانب العراقي على الشركات النفطية أرسلت الشركات كتابها المرقم ١٤٩١٨ في ٥ كانون الأول ١٩٥٨ والموجة إلى وزارة الاقتصاد، وضمنت كتابها هذا موافقتها على تخلي شركة نفط البصرة عن حقوقها في المياه الإقليمية العراقية، على أن تدخل هذه المياه ضمن مرحلة التنازل الأولى التي سيتم الاتفاق عليها فيما بعد، وقد أجابت وزارة الاقتصاد على كتاب الشركات وأعلنت موافقتها عن قبول تنازل شركة نفط البصرة عن المياه الإقليمية[١٢].

وقد أرادت الشركات أن تضع العراقيل أمام مساعي الحكومة العراقية هذه، وأن تثير المشاكل بينها وبين ايران ففي اجتماع ١٣ كانون الأول ١٩٥٨ أبدى ممثل الشركات مخاوفه من اعتراض إيران وتحفظها بشأن الميناء العميق المقرر أنشاؤه جنوب مدينة الفاو، وأقترح بأتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالحها، وأصر على ضرورة الاحتجاج على التحفظات الإيرانية، لذلك أبلغت الخارجية العراقية الحكومة الإيرانية، إن الحكومة العراقية قد مددت مياهها الإقليمية على أساس أدنى حد لانحسار مياه الجزر، والمبدأ الدولي المعترف به والذي قبلته الحكومة الإيرانية في تحديد مياهها الإقليمية، وإن أية تحفظات تخالف ذلك مما يمس حقوق الغير لا يعول عليه[١٣].

وأمام هذا أعلن إبراهيم كبه في بيان له إلى الشعب العراقي يوم ٢٢ كانون الأول ١٩٥٨، تنازل الشركات عن حقوق امتيازها في المياه الإقليمية العراقية، جاء فيه " **يسر وزارة الاقتصاد أن تعلن للشعب العراقي الكريم، بأنه نتيجة للمفاوضات الجارية مع شركات النفط العاملة في العراق قد وافقت شركة نفط البصرة المحدودة على التنازل عن حقوق امتيازها في المياه الإقليمية العراقية**"[١٤].

ثانياً: سحب امتياز شركة نفط خانقين :

حصلت شركة نفط خانقين[١٥] Khanqin Oil Co.على امتياز لاستثمار النفط في الأراضي الواقعة بين خانقين ومندلي والمعروفة بالأراضي المحولة[١٦]، وتبلغ مساحتها ٢٠٨٠كم٢ في أيار ١٩٢٦، إلا انه وبتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩٥١عقد أتفاق جديد بين الحكومة

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

العراقية والشركة، أشترت بموجبه الحكومة العراقية جميع موجودات الشركة والخاصة بعمليات التصفية والتوزيع بما في ذلك مصفى الوند[١٧]، كما تعهدت الشركة بموجب الاتفاق بأن تتولى عملية التكرير والتوزيع نيابة عن الحكومة العراقية لقاء أجر سنوي قدره ١٥٠ ألف دينار ولمدة عشر سنوات قابلة للتمديد[١٨].

وبناء على ذلك الاتفاق تم أستلام حقوق نفط خانقين من قبل الحكومة العراقية اعتباراً من الأول كانون الثاني عام ١٩٥٢، وبموجب الفقرة (ب) من المادة الثانية عشر منه، تعهدت الشركة أن تصدر مليوني طن من النفط سنوياً ولمدة السبع سنوات الأولى، ونصت الفقرة (ج) من المادة نفسها أذا أبلغت الشركة الحكومة إن من رأيها عدم وجود أحتياط كاف من النفط الخام يبرر التصدير بصورة تجارية، واذا لم يشرع بالتصدير وفق الفقرة (ب) فعلى الشركة أن تتنازل إلى الحكومة عن كافة حقوقها بموجب أتفاقيات الأراضي المحولة، وتصبح هذه الاتفاقيات منتهية[١٩]، وفي السابع عشر من شباط ١٩٥٢، صادقت الحكومة العراقية على الاتفاق بقانون رقم(٣) لسنة ١٩٥٢، وبأسم قانون الاتفاقية الدولية بين العراق وشركة نفط خانقين[٢٠].

ونظراً لعدم استطاعة الشركة بتصدير مليوني طن خلال المدة المحدودة لها في الاتفاقية، تقدمت إلى الحكومة العراقية بكتابها المرقم(٢٧٧٧/٦٠٠٤) والمؤرخ في ٢٨ نيسان ١٩٥٨، توضح فيه عن عدم تيسر تصدير الكمية المحددة من النفط في الوقت المحدد لها[٢١]، وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أرسلت وزارة الاقتصاد بكتابها المرقم(س/١٥١) والمؤرخ في ٢٧ تموز ١٩٥٨ إلى مجلس السيادة تضمن مقترحاً بتخويل الوزارة صلاحية المقاولة مع شركة نفط خانقين المحدودة حول تسلم الأراضي المشمولة بامتيازها فوراً، والاتفاق على شراء الموجودات التي تملكها الشركة بأسعار محدودة، ونظراً للأسباب الواردة في كتاب الشركة وتطبيقاً لاتفاقية ٢٥ كانون الأول ١٩٥١، وبعد المداولة وافق مجلس السيادة على الاقتراح وتخويل وزارة الاقتصاد للقيام بما يجب بهذا الصدد[٢٢].

وبعد عدة إجراءات قامت بها وزارة الاقتصاد تجاه شركة خانقين أعلن وزير الاقتصاد إبراهيم كبه بياناً يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨، حول إنهاء امتياز شركة نفط خانقين جاء فيه " **عملاً بأحكام الفقرة(ج) من المادة الثانية عشر من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وشركة نفط خانقين المحدودة بتاريخ الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩٥١، فقد أنهت الحكومة امتياز الشركة المذكورة اعتباراً من ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٨، وستقوم الحكومة بتسلم حقول النفط المشمولة بهذا الامتياز اعتباراً من التاريخ المشار أليه أعلاه، هذا مع العلم بأن الامتياز كان سيمتد إلى سنة ١٩٦٦ لو لم تنهه الحكومة** "[٢٣].

وفي الأول من كانون الثاني ١٩٥٩ ألغت وزارة الاقتصاد رسمياً امتياز الشركة في الأراضي المحولة واستلام جميع حقول نفط خانقين[٢٤]، وعهدت إلى مديرية مصلحة المصافي الحكومية بإدارة حقول نفط

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

خانقين، وبادرت المصلحة فوراً إلى الاستغناء عن الخبراء البريطانيين في إدارة الحقول وعهدت شؤون إدارتها الفنية إلى المهندسين العراقيين، وفي الوقت نفسه أعلنت مصلحة المصافي رغبتها في القيام بإدارة مصفى الوند وذلك بموجب المادة الرابعة من اتفاقية ٢٥ كانون الاول١٩٥١، التي تنص على انه يحق للحكومة العراقية إنذار الشركة عن رغبتها في تسلم مصفى الوند في مدى ستة شهور، وبهذا واعتباراً من الأول من نيسان ١٩٥٩، تولت مصلحة المصافي الحكومية أدارة المصفى واستغنت عن الفنيين البريطانيين وعهدت إدارته إلى المهندسين العراقيين[٢٥].

ولم يبق لإدارة شركة خانقين من الامتياز غير إدارة شؤون توزيع المنتجات النفطية والدهون، وقد أبدت مصلحة المصافي رغبتها في تصفية الجهاز البريطاني في إدارة التوزيع وتولي شؤون التوزيع مباشرة، ونتيجة لاتفاق بين الحكومة العراقية والشركة وضعت خطة يتم بموجبها تسلم شؤون التوزيع في مدى ستة شهور تنتهي في ٣٠ حزيران ١٩٥٩[٢٦]، وفي الأول من تموز ١٩٥٩ أُلغيت وكالة التوزيع لشركة نفط خانقين، واستلمت مصلحة المصافي شؤون التوزيع، وقد وفر ذلك للخزينة ١٧٠ألف دينار سنوياً كانت تتقاضاه الشركة لأغراض التوزيع وأصبح جهاز التوزيع عراقياً صرفاً[٢٧].

ويزيد عدد الأجانب الذين أُستغني عنهم نتيجة تعريق الحقول والمصافي المدارة من قبل شركة نفط خانقين عن٥٦ بريطانياً كانت تبلغ نفقات الواحد منهم ٣٠٠٠ دينار سنوياً، واستبدلوا بعراقيين لا يزيد عددهم عن ثلث هذا العدد، مما سيوفر على الجمهورية مبلغاً يزيد عن ٢٠٠ ألف دينار[٢٨].

ثالثاً: تأسيس هيئة شؤون النفط واستحداث وزارة النفط :

كان من بين المسائل المهمة التي جابهتها حكومة الثورة في العام الأول من عمر الجمهورية، هي مسألة تحديد العلاقة مع شركات النفط العاملة في العراق، وقد تحدد هذا الموقف في بداية الأمر بالعمل على صيانة المنشئات النفطية، بما يضمن أستمرار أنتاج النفط وتصديره وحماية المصلحة القومية العليا[٢٩]، وهذا ما أكده رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في بيانه في ١٨ تموز١٩٥٨"" **نظراً لأهمية النفط للاقتصاد العالمي، تود حكومة الجمهورية العراقية أن تعلن عن حرصها على أستمرار أستخراج النفط وجريانه وتجهيزه للأسواق التي يباع فيها، وذلك لأهميته للثروة القومية والمصالح الاقتصادية والصناعية الوطنية والدولية، وهي تحترم ألتزاماتها مع الفرقاء المعنيين، وقد اتخذت جميع الخطوات الضرورية لصيانة آبار النفط ومراكز الضخ والأنابيب وجميع المنشئات الأخرى داخل حدود الجمهورية العراقية، وستعمل حكومة الجمهورية العراقية في الوقت نفسه على حماية مصالحها القومية العليا، وتأمل من ذوي العلاقة أن يتجاوبوا مع رغبتها هذه في أستمرار هذا المرفق الحيوي لمنفعة الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي معاً**""[٣٠].

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

وقد أولت وزارة الاقتصاد في العهد الجمهوري أهتماماً كبيراً بقضايا النفط لكونه الدعامة الكبرى في بناء مستقبل أفضل للشعب العراقي ورفع مستواه الاجتماعي والثقافي والصحي[٣١]، وتمهيداً لاتخاذ موقف حازم من الشركات، وهو المطلب الذي كانت تصر عليه الأطراف الوطنية، بادرت الحكومة بتكوين إدارة عراقية وأجهزة قادرة على إدارة شؤون النفط ورسم السياسة النفطية وتوجيهها بما يخدم مصلحة البلاد، وذلك بتجميع دوائر النفط في هيئة واحدة[٣٢].

وأستجابة للتطورات الحاصلة في قضية النفط وتجميعاً لدوائر النفط أصدر مجلس السيادة في الرابع من أذار ١٩٥٩ قانون رقم(٣٧) باسم قانون الهيئة العامة لشؤون النفط، والذي تضمن ثلاثون مادة، واهم ما جاء فيه: تنشأ هيئة عامة لشؤون النفط ترتبط بوزارة الاقتصاد، وتكون لها شخصية معنوية، لها أن تتملك المنقول والعقار رضاءً أو عن طريق الاستملاك، ويعد طلب استملاكها لهذا الغرض من النفع العام، ويجوز تمليك الهيئة ما تحتاجه من الأراضي والمباني العائدة للحكومة بلا بدل وفقاً للقانون، ونص في مادته الثالثة تختص الهيئة برسم التخطيط العام للسياسة النفطية بما يكفل تنمية الثروة النفطية وحسن إدارتها واستثمارها في مراحلها المختلفة، وذلك ضمن حدود سياسة الدولة الاقتصادية، وقد بين القانون الأسباب الموجبة لتأسيس الهيئة وهي(حيث إن المحافظة على الثروة النفطية وتنميتها وحسن إدارتها في مراحلها المختلفة يقتضي وجود هيئة تتولى رسم التخطيط العام للسياسة النفطية، فقد وضع مشروع قانون الهيئة العامة لشؤون النفط وستضم الهيئة المراد إنشائها الدوائر المختلفة التي تتولى تصفية النفط وتوزيعه واستثمار حقول خانقين، والأشراف على امتيازات النفط الممنوحة لشركات النفط العاملة في العراق، ولقد منحت الهيئة الشخصية المعنوية ومنحت صلاحيات مالية وإدارية واسعة كي يتسنى لها إدارة شؤونها على أساس تجاري، كما خولت الهيئة أختصاصات واسعة لتتولى تنسيق أعمال الدوائر التابعة، والقيام بالمهام الموكول أمرها ألها)[٣٣].

وقد ضمت الهيئة كلا من مديرية شؤون النفط العامة ومصلحة مصافي النفط الحكومية، وأضيفت اليها بموجب هذا القانون إدارتان جديدتان هما إدارة الحقول وإدارة شؤون التوزيع، ومنحت شخصية مستقلة يدير شؤونها مجلس إدارة[٣٤].

وقد صرح إبراهيم كبه وزير الاقتصاد بأن مهمتها لن تقتصر على استثمار مناطق النفط الجديدة بل أنها تضم جميع المؤسسات والدوائر ومصالح القائمة بأمور النفط بصورة عامة[٣٥]، هذا ويؤمل أن تقوم الهيئة العامة لشؤون النفط بعد استقرارها بمشاريع صناعية تعتمد على النفط أو الغاز الطبيعي، كإنتاج الأسمدة والبلاستيك والنايلون المطاط والأدوية والأصباغ، تلك المواد التي تستنزف مبالغ كبيرة سنوياً من ميزانية العراق لعدم وجود إنتاج محلي لها مع توفر خاماتها[٣٦]، ويمكن القول إن الهيئة أُريد لها أن تتولى كل ما يتعلق بشؤون النفط بالنيابة عن الحكومة العراقية، بذلك فهي تمثل الأسس الأولى لشركة النفط الوطنية التي تأسست فيما بعد[٣٧].

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

- **استحداث وزارة النفط :**

استوجبت التطورات الجديدة على الساحة العراقية إيجاد وزارة خاصة تضطلع بمهمة الأشراف على الأمور المتعلقة بالنفط[٣٨]، فالاضطرابات السياسية التي شهدها العراق خلال النصف الأول من عام ١٩٥٩، أدت إلى ارتباك الإدارة وتعثر تطبيق معظم القوانين التي صدرت بعد الثورة، وخاصة تلك التي تتعلق بالحياة الاقتصادية مثل قانون الإصلاح الزراعي ومجلس الأعمار والمشاريع التنموية والنفط، وصار من الأمور الملحة في شهر نيسان إجراء تعديل وزاري في ضوء التخصصات الوزارية وفك التداخل القائم بين أعمال الوزارات، وكان مجلس الوزراء قد شكل لجنة وزارية لدراسة ملاحظات مجلس الوزراء بشأن تأسيس وزارات جديدة في ضوء التطورات الواسعة والمنهج الجديد للجمهورية، وبعد عدة اجتماعات قدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى مجلس الوزراء، والذي قرر في ضوء هذا التقرير تأسيس الوزارات(التخطيط، الصناعة، النفط، الإسكان والأشغال، الإصلاح الزراعي، البلديات والشؤون القروية، التجارة)[٣٩].

في الثالث من أيار صدر قانون السلطة التنفيذية المرقم(٧٤) لسنة ١٩٥٩، والذي استحدث الوزارات الآنفة الذكر، وشرح القانون في كل مادة من مواده أعمال الوزارات والدوائر التابعة لها، وقد أختصت المادة الثانية عشر منه بوزارة النفط، وشملت الوزارة الهيئة العامة لشؤون النفط ومصلحة مصافي النفط الحكومية ومديرية شؤون النفط العامة[٤٠].

تولى أعمال الوزارة إبراهيم كبة إضافة إلى منصبه كوزير للإصلاح الزراعي[٤١]، وفي ١٣ تموز ١٩٥٩ صدر المرسوم الجمهوري بإلغاء وزارتي الاقتصاد والأعمار[٤٢].

وقد أُنيط بوزارة النفط مهمة الأشراف على امتيازات النفط والبحث عنه واستخراجه وتصفيته وتوزيعه داخل العراق وخارجه[٤٣]، ونظراً لتعارض ذلك مع قانون الهيئة العامة لشؤون النفط ظهرت صعوبات عملية في التطبيق حالت دون تمكن الوزارة من تنفيذ مسؤولياتها القانونية بالأشراف الفعلي على إدارة شؤون النفط[٤٤]، ورغم صدور عدة قوانين تضمنت تعديلات لمنع التداخل في العمل، مثل قانون رقم(١٦٦) في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٩ الذي ضم عدة تعديلات[٤٥]، وقانون رقم(٦٩) في ١٨ أيار ١٩٦٠ والذي ادخل تعديلات أخرى على قانون الهيئة[٤٦]، إلا وفي النهاية أقتضى الأمر إصدار تشريع ينهي كل هذه التداخلات، فصدر قانون(١٣) في ٧ أذار ١٩٦١ باسم قانون تنظيم شؤون النفط، والذي نص في مادته الثانية تقوم وزارة النفط برسم السياسة النفطية وتنفيذها بما يكفل

تنمية الثروة النفطية والغاز الطبيعي، واستثمارها في مراحلها المختلفة وذلك ضمن سياسة الدولة الاقتصادية، وفي مادته الرابعة والعشرون ألغي قانون الهيئة العامة لشؤون النفط المرقم (٣٧) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته، وبهذا دمجت الهيئة بوزارة النفط، وأصبحت وزارة النفط هي الوحيدة المكلفة بأمور النفط في العراق[٤٧].

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

رابعـاً: دور العـراق في تأسـيس منظمـة الأقطـار المصدرة للنفط(أوبك) :

The Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC).

إن التفكيـر بإيجـاد تكتـل مـن الـدول المصـدرة للـنفط التي تستغلها الشـركات النفطيـة، بـدأ مـع بدايـة الـوعي لـدى الشـعوب التي تملك هـذه الثروة، وقـد بـدأت حركات التصـدي لهـذه الشـركات بعـد أن ازداد وعي أبنـاء الـبلاد التي تنهـب ثرواتهـا وهي في حالـة اقتصـادية يرثـى لهـا، في حـين كانـت الأربـاح تتـدفق على مقـرات الشـركات في نيويـورك ولنـدن، وبهـذا بـدأ التفكيـر جـدياً في إيجـاد تكتل من الدول المصدرة للنفط بوجه الشركات[٤٨].

شـهدت المـدة الواقعـة بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة بدايـة توسـع وتحـول كبيرين في صـناعة الـنفط العالميـة، إذ طـرأت تغيـرات بعيـدة المـدى في جميـع العوامـل التي مـن شـأنها التـأثير على تطـور هـذه الصـناعة، فظهـرت شـركات جديـدة للـنفط تنـافس الشـركات الاحتكاريـة المعروفـة، وأرتفـع الطلـب على الـنفط، وأدى بالتـالي زيـادة في الإنتـاج، وأصـبحت الولايـات المتحـدة مسـتورداً للـنفط بعـد أن كانـت مصـدرة لـه، وفي عـام ١٩٤٧ بـدأت حملـة في فنـزويلا للسـيطرة على الشـركات النفطيـة للحصـول على شـروط ماليـة أفضـل مـن تلـك المثبتـة في الامتيـازات التي منحـت قبـل ذلـك، وفعـلاً اسـتطاعت في تشـرين الثـاني ١٩٤٨ أن تتوصـل إلى اتفاقيـة مناصـفة الأرباح[٤٩].

بـدأت فنـزويلا بأتخـاذ أولى الخطـوات العمليـة نحـو توحيـد وتنسـيق مواقـف الـدول المنتجـة، إذ أرسـلت عـام ١٩٤٩ وفـداً نفطيـاً إلى الشـرق الأوسـط وذلـك لاهتمامهـا بالتعـاون مـع دول هـذه المنطقـة، فـزار الوفـد كـلا مـن العـراق وإيـران والكويـت وأخـذ يشـرح الفوائـد مـن التضـامن بـين الجـانبين في مجـال الـنفط[٥٠]، إلا إن هـذا الوفـد لـم يـتمكن مـن دخـول السـعودية نتيجـة تـدخل شـركة أرامكـو ومنعـه مـن الـدخول[٥١]، وعلـى نفـس الخطـى نظمـت فنـزويلا في تمـوز ١٩٥١ مـؤتمراً للـنفط دعـت فيـه أيـران والـدول العربيـة المنتجـة للـنفط، وكـان لـه الأثـر البـارز في إطـلاع بلـدان الشـرق الأوسـط على تطـور صـناعة الـنفط في فنـزويلا، وتبلـور فكـرة التعـاون النفطـي بينهمـا، ومنـذ ذلـك الوقـت بقـي الاتصـال قائمـاً بين بلدان الشرق الأوسط وفنزويلا[٥٢].

مـن ناحيـة أخـرى أقـدمت اللجنـة السياسـية للجامعـة العربيـة إلى تكـوين لجنـة خبـراء الـنفط في ١٤ حزيـران ١٩٥٢ للتنسـيق بـين السياسـات النفطيـة للـدول العربيـة، وبعـدها أنشـأت مكتـب دائـم للـنفط في كـانون الثـاني١٩٥٤، وكـان أول أشـكال التعـاون بـين الـدول العربيـة لتبـادل المعلومـات بـين العـراق والسـعودية، إذ قـام وفـد عراقي بزيـارة السـعودية في عـام ١٩٥٣ لتبـادل المعلومـات حـول الشـؤون النفطيـة، وحـال عودتـه إلى بغـداد صـدر بيـان يوضـح رغبـة العـراق والسـعودية في التعاون الاقتصادي بين البلدين[٥٣].

وبعـد قيـام ثـورة ١٤ تمـوز ١٩٥٨ في العـراق كـان مـن ضـمن الأهـداف التي أكـدت عليهـا الثـورة، الانضـمام إلى جبهـة نفطيـة واسـعة قوامهـا الأقطـار المنتجـة للـنفط، والواقعـة تحـت ضـغط الامتيـازات النفطيـة، لتواجـه مجتمعـة جبهـة الاحتكـارات النفطيـة المتكونـة مـن الشركات الكبرى ذات النفوذ الواسع[٥٤].

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

كان العراق من اكثر الدول العربية تحمساً واندفاعاً لتوحيد السياسة النفطية، إذ قدم العراق مذكرة رسمية إلى المجلس الاقتصادي في الجامعة العربية في٣ كانون الثاني ١٩٥٩، تدور فكرتها حول إنشاء جهة موحدة من البلدان المتحررة المنتجة للنفط لمواجهة سياسة الشركات الموحدة على النطاق العربي والعالمي[٥٥]، ومما جاء في المذكرة " **إن شركات النفط في البلاد العربية ترتبط فيما بينها بمصالح مالية واقتصادية متشابكة، وهي إن كانت تبدو فيما بينها تتنافس في حدود معينة ظاهرياً، إلا أنها موحدة السياسة تجاه الحكومات العربية، أما الدول العربية ذات العلاقة فتبدو إنها تنتهج سياسات منفردة إزاء تلك الشركات، مما يعود عليها بأضرار ومصاعب كثيرة، وخير طريقة لمعالجة هذه المشاكل تتمثل في عقد اتفاقية بين الدول العربية تحدد بموجبها الخطوط العامة لسياسة استثمار الموارد النفطية**"[٥٦].

أقدمت الشركات النفطية في شباط ١٩٥٩ على تخفيض أسعار النفط، إذ عمدت إلى تخفيض النفط الفنزويلي إلى ١٥ سنتاً للبرميل الواحد، وبعدها بأيام خفضت نفط الشرق الأوسط بنسبة ١٨ سنتاً للبرميل الواحد، مما أثار البلدان المنتجة للنفط وتعالت المطالب الوطنية بضرورة وضع حد لتحكم الشركات في مستوى الأسعار[٥٧].

من هنا بدأ التفكير الجدي في عقد مؤتمر أو تجمع لمنتجي النفط، فنظمت الجامعة العربية مؤتمراً في ١٦ نيسان١٩٥٩، عقد في القاهرة ضم الدول العربية المنتجة للنفط، وكان الغائب الوحيد هو العراق الذي لم يحضر بسبب خلافه مع حكومة مصر، وقد حضر المؤتمر وفدي فنزويلا وإيران كمراقبين، وتم تبادل وجهات النظر بين الوفود في فكرة إيجاد تكتل للدول المصدرة للنفط، وأُعدت مذكرة في ذلك المؤتمر ليأخذها كل مندوب إلى حكومته، وصدر قرار يدعو الشركات المنتجة للنفط أن لا تغير في أسعار مبيعاتها بدون التشاور مع الحكومات المعنية[٥٨].

ومع إن العراق لم يحضر المؤتمر إلا انه كان سباقاً للعمل في سبيل إيجاد سياسة نفطية موحدة، فقدم مشروع اتفاقية تنسيق السياسة النفطية في البلاد العربية إلى لجنة خبراء النفط في الجامعة العربية، وقد وافقت عليه بالإجماع في اجتماعهم بجدة في السعودية للمدة ٢٦-٢٧ تشرين الأول ١٩٥٩[٥٩].

بيد إن شركات النفط تجاهلت مقررات المؤتمر، وأقدمت مرة أخرى على تخفيض أسعار النفط في آب ١٩٦٠ في البلاد العربية وإيران، بمقدار ١٤-٤ سنتاً للبرميل الواحد، متجاهلة بذلك مصالح الدول المنتجة للنفط، وعلى أثر ذلك تمت مشاورات بين المسؤولين عن السياسة النفطية في المنطقة العربية وفنزويلا وإيران، لأتخاذ التدابير من اجل الوقوف بوجه التقلبات في أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية[٦٠].

بادر وزير النفط السعودي عبدالله الطريقي[٦١] في جمع مواقف الدول المنتجة للنفط فبعث ببرقية إلى فنزويلا يسأل عن موقف الحكومة الفنزويلية، فجاء

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

الرد بان حكومة فنزويلا تؤيد موقف المنتجين ولن توافق على خفض الأسعار، وكذلك بعث وزير المالية الكويتي والمسؤول عن شؤون النفط فيها ببرقية تؤيد موقف الحكومات المصدرة،

وأيضا حصل على موافقة الوزير الإيراني، إلا انه كانت هناك مشكلة وهي مكان الاجتماع، لان كل الدول تستبعد أن يكون الاجتماع عندها، وبعدها توجه إلى بغداد لمناقشة العراقيين بالموضوع فرحبت الحكومة العراقية بالموضوع، فكثيراً ما ألحت على توحيد السياسة النفطية، وعرضت أن يكون مكان الاجتماع في بغداد[٦٢].

يبدو إن مكان الاجتماع كان عقبة أمام الطريقي، لان جميع الدول كانت تتجنب الصدام مع الشركات النفطية وحكوماتها، فالجميع يخضع لامتيازات الشركات، وحلت هذه المشكلة مع العراق كونه كان يمثل تحدياً للشركات النفطية في تلك الفترة، وكانت العلاقات يسودها التوتر منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

وجهت الحكومة العراقية الدعوة في ٢٥ آب ١٩٦٠م لكل من السعودية والكويت وإيران وفنزويلا، لحضور المؤتمر الذي تقرر عقده في بغداد بين ١٠-١٤ أيلول لإتخاذ موقف بشأن مسألة تخفيض أسعار النفط[٦٣]، فرحبت الأوساط الوطنية بمبادرة الحكومة في الدعوة إلى مؤتمر الدول المنتجة للنفط وعدتها مبادرة صائبة وضرورية، ودعت الصحف الوطنية الدول المنتجة لمواجهة الاحتكارات النفطية، وأكدت أنه أذا كانت مسالة الأسعار هي النقطة المركزية بالنسبة لمهام مؤتمر بغداد، فمن المفيد جداً أن تستغل هذه المناسبة لتدارس المشاكل النفطية الرئيسية الأخرى التي تعاني منها البلدان النفطية ومحاولة أتخاذ موقف موحد إزائها[٦٤].

بعد وصول الوفود إلى بغداد أفتتح المؤتمر يوم السبت ١٠ أيلول ١٩٦٠، وبالإضافة إلى وفود الدول المشتركة حضر المؤتمر مدير إدارة النفط في الجامعة العربية محمد سلمان[٦٥] وممثل قطر كمراقبين، وترأس المؤتمر وكيل وزير النفط العراقي طلعت الشيباني[٦٦]، والقى كلمة الافتتاح مرحباً بجميع الوفود الحاضرة ومن ثم دعا رؤساء الوفود لإلقاء كلماتهم، ودارت النقاشات حول مسالة تخيض الأسعار وماهي الأساليب التي تتخذ تجاه تصرف الشركات في الأسعار[٦٧].

وخلال المناقشات تم تشكيل لجنة فرعية تتولى مناقشة الموضوعات وإعداد التوصيات لعرضها على المؤتمر، وجرى بحث حول تسمية التكتل النفطي وأتفق على أن يسمى(منظمة الأقطار المصدرة للنفط)، ومن ثم تم الاتفاق على الاجتماع مرتين في السنة[٦٨]، عقد المؤتمر خمس جلسات في الأيام ١٠-١٤ أيلول، تم الاتفاق على تأسيس المنظمة واتخذ المؤتمر عدة قرارات، ركزت في مضمونها على قضية أسعار النفط وضرورة المحافظة على أسعار ثابتة وبعيدة عن التذبذب، وممكن لأي بلد يصدر كمية هامة من النفط أن يصبح عضواً في المنظمة اذا وافق عليه الأعضاء المؤسسون بالإجماع، وقد نشرت القرارات في عواصم الدول المشتركة في ٢٤ أيلول ١٩٦٠[٦٩].

وبعد انتهاء المؤتمر صرح الزعيم عبد الكريم قاسم في خطاب القاه بافتتاح المؤتمر الأول للتربية والتعليم يوم ١٥ أيلول " **لقد اجتمع وفدنا مع وفود الدول**

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

والأقطار المنتجة، وقرروا تشكيل منظمة تطالب بحقوق الدول المنتجة للنفط..... وهذه الخطوة هي أول خطوة في تاريخ شركات النفط في العالم وهي ترى قوة الدول المنتجة لتحاسبها عن جهودها ... إن العراق لم يعد وحده في الوقت الحالي بل أصبحت معه دول أخرى توحد كيانها وتوحد أهدافها ضد الشركات الاحتكارية.... سوف تبقى هذه المنظمة شوكة في عيون الشركات"[٧٠]، وصرح

طلعت الشيباني لوكالة الأنباء العراقية **" أن المؤتمر نجح نجاحاً باهراً ولأول مرة تجتمع الأقطار المنتجة للنفط وتخرج بقرارات موحدة وقوية لتقف بوجه الشركات التي لم تراعي مصالح شعوب هذه الأقطار"**[٧١].

خامساً: التشريعات النفطية لحكومة ثورة ١٤ تموز١٩٥٨.

١. قانون تعيين مناطق الأستثمار لشركات النفط الأجنبية رقم(٨٠) لعام ١٩٦١:

ألتزمت حكومة ثورة ١٤ تموز بسياسة التفاوض مع شركات النفط العاملة في العراق من أجل التنازل عن الأراضي غير المستثمرة والتي كانت قد حصلت عليها عن طريق امتيازاتها في العهد الملكي، وعدته الأسلوب الأمثل للوصول إلى الأهداف المرسومة منذ الأيام الأولى للثورة، ولكن نتيجة لمواقف الشركات السلبية من خلال أساليبها المعروفة في المماطلة والتهديد والموافقة على بعض الأمور الثانوية، انتهى أسلوب التفاوض بالفشل بعد أن استمر نحو ثلاث سنوات، فلجأت الشركات إلى تخفيض معدلات الإنتاج والأسعار كأسلوب عقابي لحكومة الثورة ورفضت مساهمة العراق في رأسمال الشركات وزيادة العائدات النفطية إلى أكثر من ٥٠% رفضاً قطعياً[٧٢]، وحاولت المناورة والالتفات على أية محاولة للمطالبة بالحقوق المشروعة للعراق، كل هذا برهن على إن استمرار المفاوضات من دون طائل يبعث على التشكيك فيها كأسلوب لحل قضية النفط العراقي، فقطعت حكومة الثورة المفاوضات في تشرين الاول١٩٦١ بعد أن يأست من حل المشاكل القائمة مع الشركات عن طريق التفاوض[٧٣].

وثبت بصورة قاطعة إن وفد الشركات لا يزال مصراً على عدم الاستجابة لمطاليب العراق العادلة، لاسيما الأمور الرئيسية منها، وأنه لا يريد الاعتراف بحقوق العراق المشروعة رغم إتاحة الحكومة العراقية للشركات أطول ما يمكن إتاحته من الزمن لدراسة تلك المطالب[٧٤]، ونتيجة لذلك فأن حكومة الثورة وجدت نفسها ملزمة بإتباع الطرق الشرعية الأخرى لحماية حق الشعب في نفطه[٧٥].

أصدرت الحكومة في ١٧ تشرين الأول١٩٦١ بياناً أعلنت فيه انقطاع المفاوضات، وأكدت على عزمها اتخاذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان حقوق العراق، فادى قطع المفاوضات إلى تحول مهم في العلاقات بين العراق وشركات النفط، إذ تبنى العراق ولأول مرة في تاريخه مبدأ تعديل اتفاقيات الامتياز عن طريق التشريع من جانب واحد، فشكل رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم لجنة خاصة عهد أليها دراسة الموقف وإعداد المقترحات اللازمة لإصدار التشريع اللازم[٧٦]، وهذا ما أكدت عليه جريدة الفاينتشال

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

تايمز في عددها الصادر١٦ تشرين الثاني١٩٦١ في إعلان الزعيم عبد الكريم قاسم بأن التشريع الأول لحماية مصالح العراق المشروعة جاهز، وقد أقتبست الجريدة العبارة التي قالها الزعيم **"أذا لم يخضع المستعمرون فسوف تتخذ خطوات أخرى"**[٧٧].

شُكلت اللجنة الجديدة لدراسة الموقف وضمت كل من محمد حديد[٧٨] وزير المالية السابق ومظفر حسين جميل[٧٩] وزير المالية وعبد اللطيف الشواف[٨٠] محافظ البنك المركزي وهاشم جواد[٨١] وزير الخارجية ومحمد سلمان حسن وزير النفط والزعيم طه الشيخ احمد[٨٢] مدير التخطيط في وزارة الدفاع[٨٣]، وعقدت اجتماعات عدة تخللتها مناقشات حول الصيغة النهائية للقانون فقسم من أعضاء اللجنة كان يرى إعطاء الشركات المناطق المنتجة

والمناطق التي اكتشفت فيها النفط، في حين يرى القسم الأخر أقتصار تلك المناطق على المساحات المنتجة فعلاً فقط[٨٤]، وقدمت اللجنة مذكرة إلى رئيس الوزراء تضمنت الخيارات التالية:

١. حصر عمل الشركات بالمناطق المنتجة والمصدرة فعلاً ومجموعها٢٠٨٧كم^{٢}، أي أقل من ٠,٥% من مناطق الامتيازات، وهذا المقترح يخرج منطقة طوبا الواقعة بين الرميلة والزبير من مناطق الامتيازات .

٢. حصرها بالمناطق المنتجة والمصدرة فعلاً مع إدخال منطقة الطوبه بأعتبارها منطقة مشتركة بين حقلي الزبير والرميلة.

٣. حصرها على أساس الحقول الكاملة حسب أخر التحريات الجيوفيزيائية ومجموعها ٤٠٤٢كم^{٢}ونسبتها١,٢% من مناطق الامتيازات .

٤. أذا أُريد بالقانون أن تتبعه مفاوضات تؤدي إلى تسوية معقولة، وتجنب الدخول بمعركة عنيفة مع الشركات، فيمكن أن يكون القانون على أساس حصر المناطق المحدودة بالمناطق المنتجة والمصدرة فعلاً على أن تعين حدود تلك المناطق بأحداثيات تثبت من قبل مجلس الوزراء، وبهذا أختار رئيس الوزراء الصيغة المناسبة لتشريع القانون[٨٥].

وأقترحت اللجنة ضرورة أخذ رأي خبير قانوني في حال تطبيق الخيارات تلافياً للثغرات التي يحتمل أن تستغلها الشركات[٨٦]، فدعت الحكومة المستر دي ان بريت D.N.Bret[٨٧] الذي كان قد توكل عن الحكومة العراقية في العهد الملكي، إلى المشاركة في عمل اللجنة وطلبت منه دراسة الموقف، وكان يسارياً ولم يكن ممالئاً للشركات[٨٨] .

وبعد تبادل وجهات النظر بين أعضاء اللجنة قررت اللجنة تقديم توصية بقيام الحكومة بالاستيلاء على الأراضي غير المستثمرة بتشريع عراقي، وكتب محمد حديد صيغة القانون وثم عرض مسودته على أعضاء اللجنة الأخرين فوافقوا عليها، ثم عرضت المسودة على رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وبعد دراستها لأيام أقترح إضافة مادة بشأن حق الحكومة في منح الشركات أراضي احتياط لاستثمار النفط في مناطق لا تتجاوز مساحتها المناطق المستثمرة فعلياً والتي احتفظت بها الشركات، وبعد الاتفاق على مسودة صيغة القانون وضعت الأسباب الموجبة للقانون في

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

مذكرة طويلة استعرضت تاريخ امتيازات النفط في العراق[٨٩].

يبدو إن أقتراح رئيس الوزراء بإضافة مادة في القانون بخصوص حق الحكومة منح الشركات أراض احتياط لا تتجاوز مساحة الأراضي المستثمرة فعلياً، هو لترك المجال أمام الشركات للدخول في مفاوضات والاستجابة لطلبات الحكومة العراقية، واذا ما دخلت بمفاوضات فهذا يعني اعتراف منها بالقانون .

صرح رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في خطاب له بمقر رئاسة أركان الجيش في الثالث من كانون الاول١٩٦١ بما يتعلق بالتشريع النفطي الأول وقال " **أننا في غضون أيام قليلة سوف نطلع على أبناء الشعب العراقي بالتشريع الأول لصيانة حقوقنا في نفطنا، وهو أول حلقة في سلسلة التشريعات القادمة التي تضمن الخير العميم لأبناء شعبنا**"، وصرح مصدر مسؤول في الحكومة العراقية بأن التشريع النفطي الأول أصبح جاهزاً لعرضه على مجلس الوزراء في جلسته يوم ١١كانون الاول١٩٦١ لإقراره بصيغته النهائية[٩٠].

بعد مناقشة مجلس الوزراء للقانون، ووضع المادة الثالثة من قبل رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، صدر قانون رقم٨٠ في ١١ كانون الأول١٩٦١ وفيما يلي نص القانون :

قانون تعيين مناطق الأستثمار لشركات النفط الأجنبية

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء، صدق القانون الآتي:

المادة الأولى: يراد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة إزائها:

الشركات : شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة.

المناطق المحددة: هي الأراضي التي يحق لكل شركة من الشركات القيام فيها بعملياتها.

الأراضي: أية أرض مغمورة بالماء أو غير مغمورة .

المادة الثانية : تكون المنطقة المحدودة لكل شركة من الشركات معينة وفق الجدول الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة : لحكومة الجمهورية العراقية أذا ارتأت تخصيص أراضي أخرى لتكون أحتياطاً للشركات على أن لا تزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة.

المادة الرابعة: تكون الأراضي التي لا يسري عليها حكم المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون، خالية من جميع الحقوق التي ترتبت عليها للشركات، وتكون الترتيبات اللازمة لضخ النفط ونقله عبر هذه الأراضي معمولاً بها بشرط أن لا يخل ذلك بأي استعمال للأرض قانوني أو معقول.

المادة الخامسة:

١. على الشركات أن تقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون إلى الحكومة مجاناً جميع المواد والمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية، وجميع المعلومات والأمور المتعلقة بالهندسة النفطية

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

الخاصة بالأراضي المشمولة بحكم المادة الرابعة من هذا القانون.

٢. أذ امتنعت أية شركة عن تقديم المعلومات المطلوبة في الفقرة الأولى من هذه المادة، تكون ملزمة بدفع تعويض للحكومة عما لحقها من ضرر وما فاتها من كسب نتيجة لهذا التأخير أو بسببه.

المادة السادسة: ينفذ هذا القانون أعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة السابعة: على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر رجب ١٣٨١هـ المصادف الحادي عشر من كانون الاول١٩٦١[٩١].

الجدول الملحق بقانون تعيين مناطق الأستثمار لشركات النفط رقم٨٠ لعام ١٩٦١[٩٢]

ت	الشركات وحقولها المنتجة	المساحة	
		م٢	كم٢
١	شركة نفط العراق المحدودة		
	حقول كركوك	٧٥٠	٤٧٨
	حقول باي حسن	٥٠٠	١٨٢
	حقول جمبور	٥٠٠	٨٦
	المجموع	٧٥٠	٧٤٧
٢	شركة نفط الموصل المحدودة		
	حقول عين زالة	٥٠٠	٤٥
	حقول بطمة	٥٠٠	١٦
	المجموع	٠٠٠	٦٢
٣	شركة نفط البصرة المحدودة		
	حقول الرميلة	٢٥٠	٥٦٨
	حقول الزبير	٧٥٠	٥٥٩
	المجموع	٠٠٠	١١٢٨
أجمالي المساحات المخصصة للشركات		٧٥٠	١٩٣٧

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

وقد كان لتشريع قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط الأجنبية أسباب موجبة استعرضت اللمحات التاريخية التي رافقت منح الامتياز لشركة نفط العراق منذ عام ١٩٢٥، واستعرضت مراحل تطور المفاوضات

والامتيازات النفطية[٩٣]، وبينت كيفية دخول شركات النفط إلى العراق تدريجياً بعد امتياز١٩٢٥، وكيفية تخلي الشركات عن تطبيق شروط الامتياز فيما يتعلق بالحفر وأختيار المناطق حتى استطاعت من تعديل امتيازها عام١٩٣١ لتضع فيه شروطاً أفضل، وتناولت منح امتياز شركة نفط الموصل عام ١٩٣٢ في مناطق غربي نهر دجلة وشمال خط عرض ٣٣ بقصد أدخال عنصر جديد ينافس شركة نفط العراق، إلا إن شركة نفط العراق عملت على شراء اسهم الشركة، واستولت على امتيازها، ومن ثم حصول شركة نفط العراق على امتياز في جنوب العراق باسم شركة نفط البصرة عام١٩٣٨، وتطرقت الأسباب إلى خضوع الحكومة العراقية في العهد الملكي، وتساهلها مع الشركات فأدت إلى سيطرة الشركات على جميع أراضي العراق لقاء ثمن بخس ووفق شروط يسودها الغبن والإجحاف ألحقت بمصالح العراق ضرراً بالغاً[٩٤].

تناولت الأسباب الموجبة مراحل المفاوضات بعد ثورة ١٤ تموز ومحاولتها لرفع الغبن الذي لحق بالعراق وكيفية تعنت الشركات ورفضها الخضوع لمطالب العراق طوال ثلاث سنوات من المفاوضات، تحلت الحكومة العراقية خلالها بالصبر والأناة بقصد الوصول إلى أتفاق مرض مع الشركات وخلال ٢٨ اجتماعاً، وتبين نتيجتها أن شركات النفط لا زالت تفكر بنفس العقلية التعسفية الاحتكارية التي دأبت على التفكير بها منذ أن حصلت على امتيازها في العهد الملكي، ولم تكن مدركة لتطور وضع العراق أو تقدم صناعة النفط، وغير مدركة لحقوق الشعب العادلة، وبالنظر لتعمد الشركات في إطالة المفاوضات دون جدوى ولموقفها المتعسف الذي أضر بمصلحة العراق، فقد توقفت المفاوضات وصدر الأمر بوقف عمليات التحري والحفر خارج مناطق النفط المستثمرة فعلياً[٩٥].

وأُختتمت الأسباب الموجبة بأن حكومة الثورة وبعد مفاوضات دامت ثلاث سنوات ترى نفسها ملزمة بأتباع الطرق الشرعية لحماية حق الشعب في وطنه ونفطه وثروته وبطريقة عادلة بعد أن درست بدقة موضوع المناطق المشمولة بالامتياز فقررت أن تبدأ برفع الغبن والإجحاف، وأكدت في الختام أن قانون رقم٨٠ يحقق مطلباً هاماً وعادلاً من مطاليب أبناء الشعب في الجمهورية العراقية فيما يتعلق بالثروة النفطية دون الأضرار بمصلحة الشركات المقبولة[٩٦].

نشرت جريدة التايمس اللندنية مقالاً أفتتاحياً بتاريخ ١٤ كانون الاول١٩٦١ بعنوان(النفط في العراق) ذكرت فيه إن عبد الكريم قاسم كان قد وعد بإصدار قانون يضمن فيه حقوق الشعب، وقد صدر هذا القانون الذي سيطر فيه على٩٩,٥ من أراضي الامتياز، وبموجب هذا القانون ما زال للشركات الحق في أستخراج النفط في المناطق التي تعمل فيها، وبعد أن تطرقت الجريدة إلى بعض مواد القانون ذكرت إن الحل الوحيد الذي يدور هو أن تتقدم شركات أخرى

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

لتعمل على أستخراج النفط في المناطق المسترجعة حسب القانون، ولكن الوضع القانوني والخطورة التي قد تضر بمصالح الشركات فقد لا يحتمل أن يكون هناك أي اسراع في عرض الطلب من قبل الشركات الأخرى[٩٧].

وأشارت مجلة الايكونوست في عددها الصادر في ١٦كانون الاول١٩٦١، إن الشركات النفطية لها الحق في مقاضاة أي شركة تعمد إلى استغلال أراضي الاستثمار التي وضعت الحكومة العراقية يدها عليها، وتؤكد أن هذه المقاضاة قد لا تتخذ إلا كوسيلة للردع وأنه مجرد مناقشة الفكرة فان الشركات سوف تمتنع عن المغامرة[٩٨].

القى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم خطاباً يوم ١٣ كانون الاول١٩٦١ في الحفل الذي أقامته مديرية الشرطة العامة بمناسبة عيد السلامة، أشاد فيه بقانون٨٠، وقال" **إن جمهوريتنا ستخطو خطوات أخرى في مصلحة البلاد من اجل صيانة حقوقنا في نفطنا بعد التشريع الأول الذي صدر بهذا الصدد، واننا سنخطو هذه خطوات وسوف لا نتعجلها، أننا لا نخطو خطوة قبل أن نتأكد من سلامة موقفنا، وادعو أبناء الشعب إلى توحيد صفوفهم وأن يكونوا يداً واحدة.....**"[٩٩].

وطالبت جريدة البلاد في عددها الصادر في ١٤ كانون الاول١٩٦١ الحكومة العراقية بإصدار تشريعات أخرى متممة للتشريع الأول، وقالت " **بقدر ما كانت الخطوة التشريعية الأولى التي لجأت أليها حكومة الثورة هامة وضرورية ولقيت الترحيب والرضا لدى نفوس جميع المخلصين، فأن الذي لا ريب فيه إن أبناء الشعب يتطلعون إلى خطوات ثورية أخرى في هذا الصدد لضمان حقوقنا في نفطنا ولإرغام الشركات الاحتكارية على الرضوخ للحق، وانه يجب الإسراع في إخراج الشركة الوطنية للنفط إلى حيز الوجود والاستعانة بالخبراء العراقيين وسواهم، لنستثمر نفطنا بأيدينا ونستفاد من عوائد النفط التي حرمتنا منها الشركات**"[١٠٠].

وفي نبأ لوكالة رويتر إن شركات النفط الثلاث أصدرت بيانا في لندن بتاريخ ١٤ كانون الاول١٩٦١ زعمت فيه إن حقوقها الحالية في العراق غير قابلة للتغيير وفق أجراء من جانب واحد، بل يجب أن يتم بأتفاق الجانبين، وجديراً بالذكر إن الشركات ظلت تسوف وتماطل طوال المفاوضات دون التوصل إلى اتفاق يعيد للشعب العراقي حقوقه، مما جعل الحكومة العراقية إزاء تعنت الشركات تقطع المفاوضات، وقد دافع راديو لندن عن الشركات في تعليق له قال فيه إن الحكومة قامت بأخذ أكثر من ٩٩% من المناطق التي يشملها الامتياز، وأضاف إن أقصى ما يمكن للشركات أن تتوقع أخذه هو أقل من ١% من مناطق أمتيازها[١٠١].

وقد عبرت جريدة التايمس اللندنية عن مدى القلق الذي أصاب شركات النفط من جراء صدور قانون تعيين مناطق الاستثمار، وأضافت في وصفها للقانون، نستطيع أن نقول إن دائرة رسمت حول مواقع الإنتاج سيسمح للشركات أن تواصل أعمالها فيها، أما فيما عدا ذلك فليس على هذه الشركات أن تنسحب فحسب بل عليها أن تسلم إلى الحكومة العراقية نتائج جميع أعمال الكشف التي قامت بها،

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

ومضت الجريدة تتحدث عن خطورة القانون قائلة أنه من المحتمل أن يكون هذا الإجراء أقصى ضربة ممكنة توجه إلى الشركات، بما ينطوي على إذلالها من دون أي تدخل في الإنتاج[١٠٢].

وذكرت جريدة الفاينتشال تايمس في إشارة منها كتهديد للحكومة العراقية، انه من غير المتوقع أن تتخذ شركة نفط العراق وتوابعها عملاً أنتقامياً لتخفيض إنتاج النفط في أعقاب القرار الذي أتخذته الحكومة العراقية بتحديد مناطق امتيازات تلك الشركات، وأضافت بأن الشركات قد تعمد إلى مقاضاة أي شركة تعهد اليها الحكومة العراقية بأستغلال النفط في المناطق التي خرجت من حدود الامتيازات بموجب القانون العراقي، بأعتبار أنها لا تعترف بالتحديد الذي عينه القانون[١٠٣].

وفي معرض الرد على بيان شركات النفط وتعليقات الصحف البريطانية كتبت جريدة الزمان العراقية إن الافتراءات والتهجمات الباطلة التي تضمنتها البيانات الصادرة عن الشركات النفطية وتعليقات الصحف المدافعة عن مصالحها غير المشروعة بمناسبة أتخاذ الحكومة خطوتها الوطنية، كانت مظهراً لشعور الشركات بالهزيمة التي لحقت بها نتيجة تعنتها، وإن حق العراق واضح وصريح في أستثمار نفطه بالطريقة التي تتماشى مع إرادة الشعب، وتكفل مصلحة الوطن، ولا يجوز لأية جهة أجنبية كانت أن تنازعه هذا الحق، فالمتعارف عليه في جميع أنحاء العالم إن الشركات الأجنبية العاملة في أي بلد مستقل يجب أن تحترم القوانين التي تصدرها حكومة هذا البلد وتخضع لأحكامها، وعلى أساس هذا المبدأ المعمول به في جميع دول العالم يجب أن يحدد سلوك شركات النفط العاملة في العراق، فلا يجوز لها أن تشذ عن هذا المبدأ السليم، فلا جدال أن إدعاءات الشركات باطلة من أساسها عرفاً وقانوناً[١٠٤].

تنفيذاً لأحكام القانون باشرت وزارة النفط باتخاذ الإجراءات اللازمة، فألفت لجنة تتولى مسح حدود المناطق المعينة لأستثمار الشركات على الأرض تحديداً دقيقاً وفقاً للخرائط والإحداثيات الملحقة بالقانون، كما أُلفت لجنة أخرى تتولى تسلم المناطق التي أستثنيت من مناطق استثمار الشركات، وتقديم التوصيات اللازمة والمعلومات والمواد والخرائط والمخططات التي الزم القانون شركات النفط بتقديمها إلى الحكومة والتي تتعلق بطبيعة الأراضي التي آلت إلى الحكومة[١٠٥]، وتألفت اللجنتين من ممثلين عن وزارة المالية والإصلاح الزراعي والداخلية والنفط والدفاع، وقد طلبت وزارة النفط من الشركات التعاون مع اللجنتين لتسهيل مهمتهما بتنفيذ أحكام القانون[١٠٦].

كشفت وزارة النفط في ١٨ كانون الاول ١٩٦١ أنها قامت بالتنقيب في ستة عشرة منطقة خارجة من المناطق المحددة للشركات، والتي وضعت الحكومة يدها عليها بموجب قانون ٨٠، وأعلنت إن التنقيب يجري في مناطق سامراء والفلوجة والكوت والحلة[١٠٧]، وأضافت المصادر بأنه عُثر على النفط في هذه المناطق وهو من النوعية الممتازة، حيث يؤمل أن تبلغ واردات العراق من هذه المناطق مئات الملايين سنوياً، هذا وكانت شركات النفط في العراق قد أجرت خلال الأعوام السابقة تحريات في جميع هذه المناطق، وكانت من نتائج التحريات أن عُثر على النفط، إلا إن

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

الشركات لم تستثمر النفط بل عمدت إلى جعله كأحتياطي لها، لتحول دون أستفادة العراق من خيراته وثرواته الطبيعية وزيادة موارده[١٠٨].

- **أهمية قانون تعيين مناطق الاستثمار:**

كان النفط غاية الاستعمار الأولى في العراق، وأهم أهدافه وكانت السياسات الاستعمارية تهدف بالدرجة الأولى للاحتفاظ بهذا القطر للحفاظ على ثروته النفطية وذلك عن طريق الامتيازات التي انتزعتها من الحكومات في العهد الملكي بصورة غير شرعية، لذلك نجد إن قانون تعيين مناطق الاستثمار عُد حدثاً سياسياً مهماً فضلاً عن كونه أكبر حدث اقتصادي في تاريخ العراق آنذاك، لأنه يحمل في طياته نزعة سياسية تحررية من القيود الاستعمارية المختلفة، ولأن الاستقلال في قطر كالعراق لا يكون استقلالاً فعلياً مع وجود التبعية الاقتصادية التي خلفتها الشركات في ظل ظروف التردي السياسي في العراق[١٠٩].

جاء صدور القانون بمبدأً جديداً في العلاقات بين الشركات النفطية والحكومة العراقية إذ أصبحت العلاقة علاقة حكومة ذات سيادة بشركات تجارية لا تملك الحصانة من أحكام القوانين التي تصدرها تلك الحكومة شأنها

شأن غيرها من الشركات، وجاء تسجيلاً صريحاً لحق العراق في تقرير سياسته النفطية ضمن حقوقه في السيادة الوطنية دون الرجوع إلى الشركات النفطية[١١٠].

وللقانون معنى ثوري وهو إمكانية استغلال ثروات البلاد الوطنية استغلالاً مباشراً، وقد ساهم في خلق بداية لصناعة نفطية وطنية عن طريق إيجاد جهاز للأشراف على الأراضي التي أسترجعتها الحكومة[١١١]، وكان أول الثمار الفعلية لثورة ١٤ تموز١٩٥٨، وكسراً لحلقة أساسية في السلسلة التي كانت تكبل الشعب العراقي بموجب الامتيازات التي اغتصبت في أيام العهد الملكي، فقد حرر ثروات البلاد الهيدروكربونية وفتح الطريق لاستكمال أسباب التحرر الاقتصادي الكامل[١١٢].

ويعد أعظم إنجاز وطني حققته الحكومة إذ استعاد حقوق العراق القومية وشجع دول الشرق الأوسط على تحدي شركات النفط واستخلاص حقوقها منها، فبموجبه حصل العراق على حقول غنية كحقلي الرميلة وعين زاله، فدخل ولأول مرة كدولة منتجة للنفط بعد أن كان تابعا لشركات أجنبية، فعدّت الشركات ذلك الأمر تحدياً جريئاً واعتداءً على حقها الذي حصلت عليه في العهد السابق[١١٣]، وهو بذلك يعد مكسباً وطنياً وجه ولأول مرة في تاريخ العراق ضربة إلى الاحتكارات النفطية العالمية، ومنح العراق حق ممارسة سيادته الوطنية على جميع أراضيه، ومقدمة جزئية نحو التأميم الكامل للثروة النفطية وتصفية أثار التبعية الاقتصادية[١١٤].

إن القانون يعد حدثاً مهماً في الصناعة النفطية العالمية بوصفة أول عمل ناجح ينطوي على أسترداد حق من حقوق الأقطار المنتجة للنفط بواسطة تشريع منفرد، ووضع الخطوة الأولى في طريق إخضاع أمتيازات النفط إلى متطلبات السيادة الوطنية، فضلاً عن أنه يعد من أهم الأحداث التي شهدتها صناعة النفط ليس في العراق فحسب بل في منطقة الشرق

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

الأوسط[١١٥]، وكذلك يعني التحول من المفاوضة لاسترداد الحقوق إلى الحسم بالتشريع من جانب واحد، وبالتالي فقدت الشركات وضعها الخاص وأصبحت تخضع لقوانين الدولة، وحرمت من احتياطاتها الغنية[١١٦]، وهو بهذا يمثل الخطوة التمهيدية لأية مراجعة حقيقية يصار اليها من أجل أعادة النظر بالعلاقات القائمة مع الشركات النفطية الاحتكارية وصياغتها على أسس جديدة[١١٧].

- **نتائج صدور قانون تعيين مناطق الاستثمار :**

كان صدور قانون تعيين مناطق الاستثمار رقم(٨٠) لعام١٩٦١ خاتمة ثلاثة أعوام من المفاوضات مع شركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق، وهو يعد خطوة نحو التحرر الاقتصادي من سيطرة شركات النفط، وقد ترتبت عليه نتائج مهمة ، وهي:

١. تثبيت حق العراق في السيادة على أراضيه وهو ما كانت تخشاه الشركات الاحتكارية أشد خشية.

أتاحته الفرصة للحكومة العراقية لان تعقد اتفاقيات جديدة مع شركات أخرى لاستثمار الأراضي غير المستثمرة المنتزعة من الشركات الأجنبية[١١٨]، فوفقاً لأحسن الاحتمالات قُدر إن التراكيب الحاوية للنفط قد تغطي٤% فقط من مساحة العراق آنذاك، والتراكيب الحاوية على كميات تجارية هي ٥٠% من التراكيب الحاوية، أي٢% من مساحة العراق، وبهذا فأن القانون قد ترك للشركات٠,٥%من أراضي العراق ذات الاحتياطيات الثابتة وترك الدولة العراقية تتحرك خلف ١,٥% الباقية، ومن هذا المبدأ رسمت الخرائط النهائية للقانون[١١٩].

٢. أستردت الدولة جانباً مهماً من أراضيها المغتصبة من قبل الشركات، وأممت جميع الموارد النفطية التي تحتوي عليها هذه الأراضي وأعادتها إلى ملكية الشعب، ويمكن تقسيم هذه الأراضي إلى ثلاث أصناف وهب:

- أراضي تضم حقول ثابتاً وجود النفط فيها بأعتبارها أجزاء من حقول يجري استخراج النفط فيها، كحقل الرميلة وبعض حقول كركوك.
- أراضي جرى فيها التحريات ما يدل على احتمال كبير لوجود النفط فيها، ولكن لم يجر فيها بعد حفر الآبار.
- أراضي انتزعت من الشركات والتي لم يتأكد وجود النفط فيها، باعتبار أنها لم يجر فيها أي تجربة أو تنقيب أو حفر[١٢٠].

٣. عدم الاقتصار على المسح في الأراضي النفطية وإنما شمل المياه الإقليمية في إطار عملية مسح شامل للثروة النفطية.

٤. أظهر الحاجة إلى قيادة نفطية وطنية تتسلم الملف النفطي في العراق، وبهذا أتاح الفرصة لتأسيس شركة النفط الوطنية لتأخذ على عاتقها استثمار الأراضي بصورة مباشرة وإقامة صناعة نفطية وطنية[١٢١].

٢- قانون شركة النفط الوطنية العراقية لعام ١٩٦٢ :

إن سياسة حكومة الثورة في مجال النفط كانت تهدف إلى استعادة حقوق العراق من شركات النفط الاحتكارية، والتي كانت قد حصلت على امتيازاتها في

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

عهد لم يكن فيه العراق سيد بلاده ومستكملاً سيادته واستقلاله، وتكوين الأداة التي تنفذ هذه السياسة عملياً وتسعى وراء أهدافها بصورة عامة وذلك بتأسيس شركة نفط وطنية عراقية، ولم تكتف الحكومة بتحسين شروط الامتيازات بموجب قانون (٨٠) لعام ١٩٦١، بل عملت بكل جد على تأسيس قطاع نفطي وطني مستقل تملكه وتدير إدارته الدولة بصورة مستقلة وبمعزل عن الامتيازات الأجنبية، وذلك بواسطة شركات النفط الوطنية[١٢٢].

وقد تقدمت الحكومة العراقية بطلب إلى مؤسسة نفطية يابانية طلبت فيه ١٢٠ خبيرا فنياً تحقيقاً لأهدافها الرامية لتأسيس شركة نفط وطنية، إلا إن المؤسسة اليابانية أجابت بانها لا تستطيع توفير أكثر من ٥٠خبيراً فنياً، هذا وتعاقدت الحكومة مع شركة النفط الإيطالية المحدودة من أجل تزويدها بالخبراء، وقد أرسلت الشركة الإيطالية ١٢ خبير كدفعة أولى ووعدت بأرسال المزيد من الخبراء في أوقات لاحقة[١٢٣].

كان توجه رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في استثمار النفط وطنياً مباشراً في حين كانت رغبة وزير النفط محمد سلمان أخذ جزء من الأراضي ذات الاحتمالات الجيدة وتأسيس شركة نفط وطنية لاستثمارها، أما بقية الأراضي التي أستردها قانون(٨٠) فتُعرض على شركات النفط العالمية لاستثمارها، إذ كان يرى إن العراق ليس لديه الإمكانات من حيث النواحي الفنية والمادية لاستثمار الأراضي كافة[١٢٤].

كانت اللجنة التي وضعت قانون(٨٠) قد أوصت خلال مداولاتها بقيام الحكومة بأستثمار المناطق التي ستسحب من الشركات، عن طريق تأليف شركة نفط وطنية لها الحق في أن تستثمر الأراضي مباشرة أو بالاشتراك مع شركات أجنبية بالشروط التي تضمن فيها حقوق العراق على نحو كامل[١٢٥]، فبذلت الحكومة مساعيها في هذا

الاتجاه وخصصت مبالغ لأعمال الحفر والتحري أضيفت إلى الخطة الاقتصادية، وسعت إلى الحصول على أجهزة الحفر من الاتحاد السوفيتي أستناداً إلى أتفاقية التعاون الفني والاقتصادي الموقعة بين الجانبين عام ١٩٥٩[١٢٦].

ودعمت جريدة اتحاد الشعب الحكومة وطالبت بأنشاء الشركة الوطنية، وأكدت " **إن أخراج شركة النفط الوطنية إلى حيز الوجود يعد خطوة هامة في تحرير القطاع النفطي من نفوذ وهيمنة الشركات الأجنبية على سياسة ومناهج ذلك القطاع، وبالتالي المضي خطوة للأمام نحو تحرير السياسة المالية والاقتصادية من هذا النفوذ، كما ستكون هذه الشركة واسعة لتعبئة الرأسمال الوطني بقطاعية الأهلي والحكومي في ميدان صناعة النفط، والتي ستصبح بجميع عملياتها جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني**"[١٢٧]، وأضافت الجريدة " **أنه قد يعترض البعض على هذا الرأي بحجج ما يتطلبه من رأسمال كبير أو عدم تمكن شركات حديثة أن تقف بوجه شركات محتكرة كبيرة، وأكدت بأن تجارب مرت بها الدول المشابهة لبلدنا يمكن أن نستفاد منها، كما إن مساندة الحكومة لأية شركة تؤسس في هذا النطاق يكفل نجاحها نجاحاً كبيراً ... وانه لابد**

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

من أستثمار الرأسمال الوطني حكومياً كان أو أهلياً في هذا المجال الحيوي"[١٢٨].

اتجهت الحكومة العراقية إلى تأليف لجنة لوضع لائحة قانون شركة النفط الوطنية لتنظيم أمور استخراج النفط واستغلاله، وأعلن محمد سلمان وزير النفط عن تشكيل اللجنة في ١٢ تشرين الأول١٩٦١ لتقديم مقترحاتها إلى الجهات المسؤولة، وأضاف الوزير بأن اللجنة الخاصة سوف تعقد اجتماعاتها لترفع تقريرها بخصوص الشركة بعد أن تنهي أبحاثها[١٢٩]، وقد تألفت اللجنة من صالح كبة وكيل وزارة النفط وعبد العزيز الوتاري المدير العام لشؤون النفط وعبد الحسن زلزلة مدير الإحصاء والمباحث في البنك المركزي العراقي ومصطفى رجب مدير شركة إعادة التأمين العراقية وعبدالله النقشبندي معاون مدير المالية العام في وزارة المالية ومحمد باقر الحلي المشاور القانوني في وزارة النفط وعبدالله إسماعيل مدير الامتيازات في وزارة النفط[١٣٠].

وقد صرح مصدر مسؤول في وزارة النفط في كانون الأول ١٩٦١ إن اللجنة الخاصة لإعداد قانون شركة النفط الوطنية ستنتهي من وضع التوصيات والمقترحات حول نظام الشركة الداخلي قريباً، وإن الإعلان عن الشركة سوف يكون عن طريق رئيس الوزراء[١٣١]، وفي ٢٩ كانون الاول١٩٦١ أعلنت وزارة النفط عن تفرغها من إعداد مذكرة توضيحية حول مشروع قانون شركة النفط الوطنية المقرر تشكيلها في العراق وذكرت أن المشروع في طريقه إلى مجلس الوزراء لدراسته[١٣٢].

أعلن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في خطاب له أثناء انعقاد المؤتمر العام لنقابة عمال النفط في حزيران ١٩٦٢، عن قرب إنشاء شركة النفط الوطنية، وأكد إن الجمهورية العراقية ستنتزع حقوقها بالعدل من شركات النفط الاحتكارية، وإن إنشاء الشركة أمر لابد منه بعد صدور قانون ٨٠ الخاص بتعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط[١٣٣]، وأكد قوله مرة أخرى في حفلة تخرج الكلية العسكرية في١٤ تموز ١٩٦٢، إذ صرح بأن العراق سيؤسس في القريب شركة وطنية لاستغلال نفطه، واتهم الشركات بأنها تعمدت في عدم زيادة الإنتاج لتضغط أقتصادياً على العراق، وقال إن جميع الاستعدادات المشروعة تجري الآن لاسترجاع حقوق العراق مهما طال الزمن[١٣٤].

عقد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في مقره بوزارة الدفاع مؤتمراً صحفياً مساء يوم ٢٩ ايلول١٩٦٢، أعلن فيه لائحة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية، وقد حضر المؤتمر عدد كبير من الصحفيين، وطلب أن تُعرض هذه اللائحة على أبناء الشعب للاطلاع عليها ليساهم ذو الخبرة والاختصاص في إبداء رأيهم فيها قبل أن تقر بصورة نهائية، نظراً لما لهذا الموضوع من أهمية عظمى في مستقبل البلاد، وذكر رئيس الوزراء "**أن القانون له أهمية خاصة بالنسبة إلى الحالة الاقتصادية والسياسية وتأثيره على أبناء البلد، ولهذا اردنا أن نستفيد من ملاحظات المواطنين على مواد القانون وإدخال المفيد منها في صلب المشروع**"، ثم قرأ نصوص اللائحة المقترحة لتأسيس الشركة وقال بأنها ستكون من جملة عوامل الرخاء في البلاد[١٣٥].

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

تألفت اللائحة من خمسة عشر مادة تضمنت شرحاً وافياً لكل المواد مع الأسباب الموجبة لوضع القانون، ومن أهم ما نص عليه القانون، الآتي:

١. تؤسس بموجب هذا القانون شركة باسم شركة النفط الوطنية العراقية، لها شخصية معنوية وتتمتع بأهلية إداء كاملة لتحقيق أهدافها.

٢. تمنح الحكومة شركة النفط الوطنية العراقية حصراً حق استثمار جميع المناطق التي تحوي على الثروة النفطية والهيدروكربونية في العراق، ما عدا ما هو مشمول بحكم المادة الثانية من قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم ٨٠ لعام ١٩٦١، وتمنحها جميع المعلومات والمواد الجيولوجية والجيوفيزيائية والمواد المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بها.

٣. رأسمال شركة النفط الوطنية العراقية عشرون مليون دينار تدفعه الحكومة وتجوز زيادته حسب الحاجة إلى الحد الذي يقرره مجلس الوزراء بأقتراح من مجلس إدارة الشركة .

٤. لشركة النفط الوطنية العراقية أن تقترض أو تستلف من أي جهة داخل العراق أو خارجه لتمويل مشاريعها، ولها أن تقترض بضمان الحكومة حسب الشروط التي يقررها مجلس الوزراء، وان لا تتجاوز مجموع القروض القائمة بذمة الشركة ثلاث أمثال رأسمالها المقرر.

٥. يدير الشركة مجلس إدارة مستقل بشؤونه الإدارية والمالية مكون من تسعة أعضاء أصليين بما فيهم المدير العام، وثلاثة أعضاء احتياط، ويعين الأعضاء بقرار من مجلس الوزراء على أن يكون ما لا يقل عن ثلثيهم من بين منتسبي الجهات والمؤسسات الحكومية، وتكون مدة عضوية كل منهم أربع سنوات قابلة للتجديد، ويعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء وبمرسوم جمهوري، وهو الذي يمثل الشركة أمام الجهات الرسمية.

٦. تلتزم الشركة بالسياسة النفطية العامة للدولة، وترتبط بوزير النفط فيما يتعلق بتنفيذها، وفي حال اختلاف الوزير مع الشركة بشأنها يعرض الخلاف على مجلس الوزراء للبت فيه.

٧. لا تحل ولا تصفى هذه الشركة إلا بقانون[١٣٦].

أما الأسباب الموجبة لتأسيس شركة النفط الوطنية العراقية فأهم ما جاء فيها:

١. تستهدف السياسة النفطية للحكومة العراقية هدفين أساسين متفاعلين أولهما استخلاص حقوق العراق المشروعة من شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، وثانيهما أنشاء صناعة نفطية وطنية مستقلة ووضع الأسس اللازمة لتنميتها وتطويرها.

٢. إن قانون تعيين مناطق الاستثمار يمثل الخطوة الأولى في اتجاه الهدفين المذكورين، فقد استخلص هذا القانون الأراضي الواسعة من الشركات وحررها وأحيا فيها إمكانية تطويرها إلى أن تكون قاعدة للقطاع النفطي الوطني، وبحكم الضرورة فأن الخطوة الثانية التي تعقب هذا القانون هي تأسيس شركة نفط وطنية عراقية تمنح حصراً حق استثمار كافة الأراضي التي لا

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

تدخل ضمن المناطق المحدودة للشركات الأجنبية بموجب قانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١ .

٣. بالنظر لأهمية الاحتياطيات النفطية الممنوحة للشركة وسعتها وعلاقتها بمستقبل البلاد الاقتصادي فقد نص القانون أن يكون رأسمال الشركة حكومياً محضاً، وذلك أنسجاماً مع الأسلوب الأمثل من الناحيتين السياسية والاقتصادية في استثمار المورد الرئيسي في البلاد[١٣٧].

٤. لما كانت العناصر الأساسية في تجارة النفط، هي ضخامة هذه التجارة حجماً وقيمة وضخامة الاستثمار المقتضى لها في مراحله العديدة والصفة الدولية البارزة فيها، لذا فقد منحت شركة النفط الوطنية إمكانية التطور إلى شركة متكاملة تستطيع أن تمارس العمل بالصناعة في مراحلها العديدة، اعتباراً من مرحلة التحري والتنقيب إلى أن تصل منتجات الصناعة النفطية إلى أيدي المستهلكين.

٥. لقد اخذ القانون بأحكام تمثل خطاً وسطاً بين المبدأ القائل بضرورة إحكام الرقابة على شركة النفط الوطنية باعتبار أنها تمثل الأداة المسؤولة عن تنظيم استثمار المورد الأساسي في البلاد، وبين المبدأ الثاني القائل بأهمية عنصر الاستقلال الذاتي وحيويته بالنسبة للشركة أذا ما أريد لها أن تمارس بكفاءة مسؤولياتها المتشعبة.

٦. إن إنشاء الشركة هو إنجاز تحرري هام من منجزات ثورة ١٤ تموز ويمثل خطوة تحررية هامة لحكومة الثورة، والهدف منها تحطيم الاحتكارات الأجنبية والانطلاق بها نحو التحرر في المجالين السياسي والاقتصادي[١٣٨] .

أتسمت السياسة النفطية العراقية في العهد الملكي بالخضوع والسيطرة من قبل الشركات الاحتكارية الأجنبية، فقد سيطرت تلك الشركات على المقدرات النفطية للعراق عن طريق الامتيازات التي منحت لها أبان العهد الملكي،

لذا كان معالجة قضية النفط مطلباً من المطاليب الوطنية التي جاءت بها ثورة ١٤ تموز١٩٥٨. ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى نتائج عدة، وهي كالآتي :

إن قضية النفط والامتيازات النفطية الأجنبية كانت من أولى اهتمامات حكومة ثورة١٤ تموز١٩٥٨، فأبدت اهتمامها بالقطاع النفطي كونه يمثل القطاع الرئيسي في التحرر الاقتصادي، فبدأت باسترجاع المياه الإقليمية الواقعة ضمن منطقة امتياز شركة نفط البصرة.

إن أنتاج النفط في العراق قبل ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ كان يخضع وبشكل تام لسياسة شركات النفط الاحتكارية الأجنبية، فكانت هي صاحبة القرار الإنتاجي، لذلك سعت حكومة الثورة إلى تقويض الامتيازات الأجنبية أو إنهائها، فأنهت امتياز شركة خانقين، وبدأت المفاوضات مع الشركات الأخرى .

كان استحداث وزارة النفط استجابة للتطورات الحاصلة في قضية النفط على الساحة العراقية، ولإيجاد وزارة خاصة تضطلع بمهمة الأشراف على أمور

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

النفط وقادرة على رسم السياسة النفطية وتوجيهها لخدمة البلاد .

إن تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط(أوبك) في بغداد كان يمثل تحدياً للشركات النفطية الأجنبية، لذا دعا رئيس الحكومة العراقية عبد الكريم قاسم وفود الدول المنتجة لعقد المؤتمر التأسيسي في بغداد، وليكون تهديداً للشركات الأجنبية ودفعاً معنوياً للحكومة العراقية في مفاوضاتها الجارية مع الشركات.

إن بداية صناعة النفط في العراق بدأت مع قانونا النفط التي شرعتهما حكومة ثورة ١٤ تموز١٩٥٨، قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط الأجنبية رقم ٨٠ لعام١٩٦١ وقانون شركة النفط الوطنية لعام ١٩٦٢، ومن خلالهما حصل العراق على سيادته الوطنية بثروته النفطية، وبنفس الوقت كانا يمثلان ضربة قوية للاحتكارات النفطية العالمية، وقد جاءا كنتيجة حتمية لفشل المفاوضات في تشرين الاول١٩٦١ وتعنت الشركات النفطية وعدم الاستجابة لمطالب الجانب العراقي واصرارها على عدم الاعتراف بحق العراق بثروته النفطية.

(١) **المياه الإقليمية:** هي النطاق البحري الممتد من أخر نقطة تنحسر عنها المياه وقت الجزر بالنسبة للشاطئ الطبيعي، أو من وراء الحواجز أو الأرض التي تحيط بالموانئ باتجاه أعالي البحر، وهذا النطاق يتفاوت من ٣-٢٠٠ ميلاً بحرياً وفقا لظروف كل دولة، لتفرض عليه سيادتها المطلقة في الصيد والتجارة واستخراج الثروات المعدنية،، وفي السماح للسفن الأجنبية بالمرور البريء بعد موافقة الدولة التي دخلت مياهها الإقليمية، وهذا يعني أنها أصبحت خاضعة لقوانين هذه الدولة. للمزيد ينظر: محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢١٤-٢١٥.

(٢) نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠ ص٢٩١ .

(٣) **شركة نفط البصرة:** شركة بريطانيا تابعة لشركة نفط العراق تأسست في٢٢ تموز١٩٣٨ في بريطانيا، وحصلت على امتيازها في العراق في ٢٩ تموز ١٩٣٨، لمساحة قدرها ٢٣١,١٥٦كم٢، وتشمل كل الأراضي التي لم تقع ضمن أراضي امتيازي شركتي العراق والموصل. للمزيد ينظر: نوري عبد الحميد العاني، التاريخ السياسي لامتيازات النفط العراق١٩٢٥-١٩٥٢، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٩٢-٢٩٣ .

(٤) **شركة نفط العراق:** هي شركة نفط أجنبية تأسست عام١٩١٢ في بريطانيا بأسم شركة النفط التركية ومن مجموعة من المساهمين وهم (بريطانيا، والولايات المتحدة، وهولندا، وفرنسا) وحصلت على امتيازها في العراق عام١٩٢٥ وعدلته عام١٩٣١ ليمتد في الأراضي العراقية الواقعة شرقي نهر دجلة من ولايتي بغداد والموصل بمساحة تبلغ ٨٢,٨٧٩,٦١١كم٢ ، ولمدة ٧٥ عاماً ، وفي عام ١٩٢٩ تغير أسمها إلى شركة نفط العراق. للمزيد ينظر: شركة النفط الوطنية العراقية، وثائق النفط في العراق،ج١، إعداد وترتيب وترجمة قاسم احمد العباس، بغداد، ١٩٧٥،ص٥٩-٦٠؛ لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية، دور احتكار النفط الدولي

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

في العراق، ترجمة محمد حديد، منشورات البيان، مطبعة الرابطة، بغداد، د.ت.

(٥) **شركة نفط الموصل** : شركة بريطانية تأسست في بريطانيا عام ١٩٢٨ بأسم شركة إنماء النفط البريطانية، وقد حصلت على امتيازها في نفط العراق عام ١٩٣٢ في الأراضي الواقعة غرب نهر دجلة بمساحة قدرها ١١٧,٤٠٠كم٢ ،وفي عام ١٩٣٦ باعت أسهمها إلى شركة نفط العراق ، وبذلك أصبحت تابعة لشركة نفط العراق وفي عام ١٩٣٨ تحول اسمها إلى شركة نفط الموصل المحدودة. ينظر: محمد ازهر سعيد السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والإعلام، الموصل، ١٩٨٠، ص٦٢-٦٤ .

(٦) وزارة الاقتصاد، خلاصة بإنجازات وزارة الاقتصاد منذ١٤ تموز الخالدة، مطبعة العاني، بغداد، د.ت، ص١١ .

(٧) **إبراهيم كبة:** ولد في بغداد عام ١٩١٩، خاله السياسي محمد مهدي كبه، درس الابتدائية والثانوية في بغداد وتخرج من كلية الحقوق عام ١٩٤٠، كان مستقلاً لم ينتمي لأي حزب ذو أفكار اشتراكية، تخرج من جامعة القاهرة في القانون العام والاقتصاد سنتي ١٩٤٦و١٩٤٧، سافر إلى أوربا عام ١٩٤٧ وحصل على الدبلوم العالي بالاقتصاد، عاد إلى العراق عام ١٩٥٣ وعمل أستاذا في الجامعة، له دور في تأسيس جبهة الاتحاد الوطني ١٩٥٧، عين وزيراً للاقتصاد بعد ثورة ١٩٥٨ وثم وزيرا للإصلاح الزراعي، استقال من الحكومة في شباط ١٩٦٠، اعتقل بعد انقلاب ١٩٦٣ وسجن عشر سنوات ثم اطلق سراحه عام ١٩٦٥، رجع إلى التدريس في الجامعة، وكتب عدة مؤلفات في الاقتصاد، توفي في بغداد عام ٢٠٠٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم كبه، هذا هو طريق١٤ تموز، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،١٩٦٩.

(٨) عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، دار المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٦، ص٢٣٤ .

(٩) خليل إبراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩،ج٢، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٠، ص٩٢ .

(١٠) نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج١، ص٢٩١.

(١١) الوقائع العراقية(الجريدة الرسمية)، بغداد، العدد ٨٢، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(١٢) عبد الله إسماعيل، مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٨، دار لام، لندن، ١٩٨٩، ص١٧٧ .

(١٣) أسامة عبد الرحمن نعمان، تطور سياسة العراق النفطية، بغداد، ٢٠٠٣، ص١١٨؛ نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١، ص٢٩٢.

(١٤) نقلاً عن: أحمد مريح المنصراوي، إبراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩١٩-٢٠٠٤، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص١٧٧؛ نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية،ج١، ص٢٩٢ .

(١٥) **شركة نفط خانقين**: شركة نفط بريطانيا تابعة لشركة نفط الأنجلو فارسية، تأسست

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

عام١٩٢٥وحصلت على امتيازها في العراق عام ١٩٢٦ في الأراضي الواقعة بين العراق وبلاد فارس والمعروفة بالأراضي المحولة. ينظر: محمد ازهر سعيد السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، ص٥٩ .

(١٦) **الأراضي المحولة**: وهي الأراضي الواقعة في قضاء خانقين بين العراق وبلاد فارس وتبلغ مساحتها ما يقارب ٨٠٠ ميل مربع أي (٢٠٨٠)كم٢ وتشكل نسبة ٥.٠% من إجمالي مساحة البلاد، ويوجد فيها حقل النفط خانه في القسم العراقي وحقل نفط شاه في القسم الفارسي، وسعت بريطانيا إلى تحويل هذه الأراضي التي كانت تابعة للدولة الفارسية ومشمولة بامتياز دارسي، إلى الدولة العثمانية، ونجحت في اتفاقية الاستانة عام ١٩١٣ وتم إدخالها ضمن الحدود العثمانية، للمزيد ينظر : علي معجل خلف، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص١٩؛ عبد الحميد العلوجي، خضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي،، ج١، دار الحرية للطباعة، بغداد،١٩٧٣، ص١٥٣-١٦٠.

(١٧) مصفى الوند: شيد هذا المصفى من قبل شركة نفط خانقين في نيسان ١٩٢٧، وهو يقع على ضفة نهر الوند الجنوبية بالقرب من خانقين، ولهذا سمي مصفى الوند، وقد تم شراءه من قبل الحكومة العراقية من الشركة حسب اتفاق ٢٥ كانون الأول ١٩٥١ في مادته الثانية. ينظر: محمود فهمي درويش وأخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، أتحاد الناشرين العراقيين، ط٢، بغداد، ٢٠١٣، ص٧٦٩ .

(١٨) مشعل حمودات، صناعة النفط في العراق، بغداد،١٩٦٦، ص١٧ .

(١٩) للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد لبيب شقير، صاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، المطبعة العالمية،ط٢، القاهرة، ١٩٦٩، ص٣٤٠-٣٤٥ .

(٢٠) نص القانون: جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٠٦٤، ١٨ شباط ١٩٥٢ .

(٢١) وزارة الاقتصاد ، خلاصة بإنجازات وزارة الاقتصاد، ص٨ .

(٢٢) د. ك. و، ملفات مجلس السيادة، تسلم أراضي شركة نفط خانقين المحدودة، الملف ٤١١/٢٤٢، وثيقة ١٢٢، ص٣٧٠.

(٢٣) نقلاً عن : نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١، ص٢٩٣؛ علي معجل خلف، المصدر السابق، ص٢١٠.

(٢٤) إبراهيم كبه، المصدر السابق، ص٤٣ .

(٢٥) وزارة الاقتصاد ، خلاصة بإنجازات وزارة الاقتصاد، ص٨.

(٢٦) اللجنة العليا ليوم١٤ تموز، ثورة١٤تموز في عامها الأول، بغداد،١٩٥٩، ص١٥١ .

(٢٧) إبراهيم كبه، المصدر السابق، ص٤٣ .

(٢٨) وزارة الاقتصاد، خلاصة بإنجازات وزارة الاقتصاد، ص٩ .

(٢٩) نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج٢، ص٥٦ .

(٣٠) مقتبس من: جريدة الوقائع العراقية، العدد ١، ٢٣ تموز ١٩٥٨؛ الجمهورية العراقية، ١٤ تموز الثورة العراقية، معرض دمشق الدولي الخامس، دمشق، ١٩٥٨، ص٢٣؛ موسى الحبيب، ثورة ١٤ تموز، شركة فرج الله للمطبوعات، بغداد، ١٩٥٨، ص١٣٢ .

(٣١) وزارة الاقتصاد، خلاصة بإنجازات وزارة الاقتصاد، ص١٩ .

(٣٢) نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج٢، ص٥٦ .

(٣٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٤٣، ١٨ أذار ١٩٥٩ .

(٣٤) لجنة كتاب ثورة ١٤ تموز، المصدر السابق، ص١٤٧ .

(٣٥) أحمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص١٧٨ .

(٣٦) وزارة الاقتصاد ، خلاصة بإنجازات وزارة الاقتصاد، ص٢٠ .

(٣٧) نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج٢، ص٥٧.

(٣٨) سنان صادق حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٥٨-١٩٦٣،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية تربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥،ص٣٢٩ .

(٣٩) نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج٢، ص٢١٨ .

(٤٠) جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٦٤، ٤ أيار ١٩٥٩ .

(٤١) إسامة عبد الرحمن نعمان ، المصدر السابق، ص١٢٤ .

(٤٢) جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٩٨، ٢٢ تموز ١٩٥٩ .

(٤٣) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص١٧٩ .

(٤٤) محمود فهمي درويش وأخرون، المصدر السابق، ص٧٦٤ .

(٤٥) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٢٥٩، ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٩ .

(٤٦) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٥٢، ٢٣ أيار ١٩٦٠.

(٤٧) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٩٤، ٧ آذار ١٩٦١.

(٤٨) أسماء صلاح الدين الفخري، دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك ١٩٦٠-١٩٧٢ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٢٣ .

(٤٩) د. ك. و . منظمة الأقطار المصدرة للنفط، الملف ٦٦/ ٥٢٠٢٠١ ، وثيقة ١، ص١ .

(٥٠) حيدر علي خلف العكيلي، الدور الإيراني في منظمة البلدان المصدرة للنفط(اوبك) ١٩٦٠-١٩٨٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٤، ص٥١ .

(٥١) مازن البندك، قصة النفط، دار القدس، بيروت،١٩٧٤، ص١٧٣ .

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

(٥٢) حيدر علي خلف العكيلي، المصدر السابق، ص٥٢ .

(٥٣) أسماء صلاح الدين الفخري، المصدر السابق، ص٢٩-٣٠.

(٥٤) عبد الوهاب السلوم، قضية البترول العراقي، السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية، القاهرة، ١٩٦٧، ص٤٧ .

(٥٥) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص١٩٠ .

(٥٦) نقلاً عن: نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج٤، ص٢٢٢ .

(٥٧) حيدر علي خلف العكيلي، المصدر السابق، ص٥٤.

(٥٨) محمد عبد الله السيف، عبد الله الطريقي صخور النفط ورمال السياسة، مؤسسة رياض الريس، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٥٣-١٥٥.

(٥٩) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص١٩٢ .

(٦٠) د . ك. و ، منظمة الأقطار المصدرة للنفط، الملف ٦٦/ ٥٢٠٢٠١، وثيقة ١، ص٢ .

(٦١) **عبد الله الطريقي** : وزير سعودي ولد عام ١٩١٨في نجد، درس الابتدائية في الكويت عام ١٩٢٤، سافر إلى القاهرة واكمل دراسته الثانوية عام ١٩٣٨، ثم التحق بجامعة القاهرة متخصصا بالكيمياء والجيولوجيا ليتخرج منها عام ١٩٤٤، عاد بعدها إلى السعودية ليعمل في وزارة المالية، ثم التحق ببعثة دراسية إلى الولايات المتحدة عام ١٩٤٥ للتخصص بالنفط، حتى اكمل دراسته العليا عام ١٩٤٧ برسالة عنوانها(جيولوجيا المملكة السعودية)، ليعود إلى بلده عام ١٩٤٨ ليلتحق بوزارته، اصبح وزيراً للنفط عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٦٢، عمل خلال المدة ١٩٦٣-١٩٨٠ خبيراً ومستشار لشؤون النفط في العديد من الدول، هاجر إلى القاهرة عام ١٩٩٠ ليتوفى هناك عام ١٩٩٧. للمزيد ينظر: محمد عبد الله السيف، المصدر السابق.

(٦٢) المصدر نفسه، ص١٥٥- ١٥٦ .

(٦٣) نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج٤، ص٢٢٣ .

(٦٤) اتحاد الشعب(جريدة)، بغداد، العدد ١٨٧، ٨ أيلول ١٩٦٠ .

(٦٥) **محمد سلمان حسن:** ولد في بغداد ١٩٠٩، واكمل دراسته فيها حتى تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٨ برتبة ملازم ثان، واشترك بعد دورات عسكرية، ثم التحق بجامعة لافبرا في بريطانيا عام ١٩٣٦ وتخرج منها عام ١٩٤١ بدرجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، هاجر إلى المانيا بعد عام ١٩٤١ وعاد العراق ١٩٤٥، ثم ابعد عن العراق عام ١٩٤٦ فسكن مصر وخلال تلك الفترة عين مستشارا عسكريا لجيش إنقاذ فلسطين بين عامي ١٩٤٩-١٩٥٢، ثم عمل في الجامعة العربية وعهد اليه عام ١٩٥٤ إدارة شؤون النفط التابعة للجامعة العربية، ثم عاد إلى العراق واصبح وزيراً للنفط في كانون الأول ١٩٦٠، وبقي في منصبه حتى انقلاب شباط ١٩٦٣. ينظر : محمود فهمي درويش وأخرون، المصدر السابق، ص٧٦٤ .

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

(٦٦) **طلعت الشيباني**: ولد في مدينة ديالى عام ١٩١٧، حصل على شهادة الحقوق عام١٩٤١ ودبلوم الدراسات العليا عام ١٩٤٥ والدكتوراه من جامعة أنديانا في الولايات لمتحدة عام ١٩٥١، عمل أستاذا جامعيا، عين وزيراً للتخطيط في حكومة ثورة ١٤ تموز وبقي في منصبه حتى انقلاب شباط ١٩٦٣م، له عدة مؤلفات في الدساتير والملكية الزراعية، توفي عام ١٩٩٢. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، العارف للمطبوعات،ط٢،بيروت،٢٠١٣،ص٣٦٠.

(٦٧) مجلة الأسواق التجارية، مؤتمر النفط يبحث قضايا النفط، العدد ٣٩٤، بغداد، ١٧ أيلول ١٩٦٠، ص١٠ .

(٦٨) حيدر علي خلف العكيلي، المصدر السابق، ص٧٨ .

(٦٩) للمزيد عن قرارات المؤتمر ينظر: أسماء صلاح الدين الفخري، المصدر السابق، ص٦٥-٦٧ .

(٧٠) نقلاً عن : نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٤، ص٢٢٧ .

(٧١) مقتبس من : جريدة اتحاد الشعب، العدد ١٩٣، ١٥ أيلول ١٩٦٠ .

(٧٢) محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ، ١٩٨٠، ص١٢٥.

(٧٣) بدر ناصر حسين الطريمشاوي، السياسة النفطية الوطنية في الصحف العراقية١٩٥٨-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،١٩٩٥، ص٤٤ .

(٧٤) الزمان(جريدة)، بغداد، العدد ٧٢٥٦، ١٣ تشرين الأول ١٩٦١ .

(٧٥) وزارة النفط والمعادن، نفط العراق حقائق وأضواء، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٠، ص٩ .

(٧٦) نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٥، ص١٠١ .

(٧٧) نقلاً عن : د.ك. و، ملفات مجلس السيادة، الملف ٤١١/٢١٨، دائرة الملحق الصحفي في لندن، وثيقة ٥٦، ص٤٦٦ .

(٧٨) **محمد حديد:** ولد في الموصل ١٩٠٧، في عائلة ثرية، اكمل دراسته الثانوية في الموصل ثم درس في الجامعة الأمريكية في بيروت وبعد ذلك انتقل إلى لندن لدراسة الاقتصاد والعلوم السياسية فتخرج عام ١٩٣١، عاد إلى بغداد وعمل في وزارة المالية، كان عضوا بارزا في جماعة الأهالي، بدأ حياته السياسية كنائب عن الموصل عام ١٩٣٧، شارك بتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي وانتخب نائبا لرئيس الحزب عام ١٩٤٦م، اصبح وزيرا لأول مرة عام ١٩٤٦ كوزيرا للتموين، واصبح وزيرا للمالية في حكومة عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨ إلا انه استقال عام ١٩٦١، خرج من الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٦٠ ليألف الحزب الوطني التقدمي، انصرف عن العمل السياسي بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، غادر العراق عام ١٩٩٠الى لندن وبقي حتى توفي في آب ١٩٩٩. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

(٧٩) **مظفر حسين جميل:** ولد في بغداد عام ١٩١٨، أتم دراسته الإعدادية في بغداد، حصل على شهادة الحقوق عام ١٩٤١، مارس المحاماة لمدة سنتين، ثم سافر إلى القاهرة وحصل على شهادة الدكتوراه في على الاقتصاد عام ١٩٤٩، وكان موضوع رسالته سياسة العراق التجارية، مارس التدريس في كلية الحقوق وكلية التجارة والاقتصاد، ثم عين عام ١٩٥٠ مديرا للإحصاء والأبحاث في المصرف الوطني العراقي(البنك المركزي العراقي) حتى حزيران ١٩٥٩، ثم اصبح نائباً لمحافظ البنك المركزي، عهد اليه وزارة المالية في تشرين الثاني عام ١٩٦٠ حتى انقلاب شباط ١٩٦٣ حيث سجن ثم اطلق سراحه في وقت لاحق . ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، النجف، ٢٠٠٧ ، ص٢٩٢؛ محمود فهمي درويش وأخرون، المصدر السابق، ص٣٥١ .

(٨٠) **عبد اللطيف الشواف:** ولد في بغداد عام ١٩٢٦، ودرس فيها وتخرج من كلية الحقوق في الأربعينات، عمل قاضيا في البصرة في الخمسينات حتى ثورة ١٤ تموز١٩٥٨، عين بعد الثورة مديراً للجنة تجارة الحبوب ، ثم وزيراً للتجارة من تموز ١٩٥٩ إلى تشرين الثاني ١٩٦٠، ثم محافظاً للبنك المركزي حتى أوائل عام ١٩٦٣، عضو الوفد العراقي في المفوضات النفطية ١٩٦٠-١٩٦١، ساهم في وضع قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، اعتقل بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ثم اطلق سراحه، ترك العراق عام ١٩٦٩ إلى القاهرة حيث توفي هناك عام ١٩٩٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم وعراقيون أخرون ذكريات وانطباعات، دار الوراق، بيروت، ٢٠٠٤.

(٨١) **هاشم جواد:** ولد في بغداد ١٩١١، أكمل دراسته الابتدائية في مدرسة المأمونية عام ١٩٢٤ وتخرج من الثانوية المركزية عام ١٩٢٨، حصل على شهادة البكالوريوس علوم من الجامعة الأمريكية في بيروت ١٩٣٢، حصل على الماجستير في الاقتصاد والسياسة في جامعة لندن عام ١٩٣٥ وعلى الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة السوربون في فرنسا عام ١٩٣٨ ، تعين في وزارة الخارجية ، وعمل في الممثلية العراقية الدائمة في عصبة الأمم عام ١٩٣٧ وممثلاً دائما للعراق في الأمم المتحدة عام ١٩٥٦، وبعد ثورة ١٤ تموز أصبح في شباط ١٩٥٩ وزيراً للخارجية حتى انقلاب شباط ١٩٦٣، اعتقل ثم اطلق سراحه، فعين سفيراً للأمم المتحدة في بورما وثم بيروت، اغتاله سائقه الفلسطيني في بيروت ١٢ تشرين الأول ١٩٧٢ .للمزيد من التفاصيل ينظر: علي غافل حسن، هاشم جواد ودوره الفكري والسياسي في العراق١٩١١-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار،٢٠١٣.

(٨٢) **طه الشيخ احمد:** ضابط عسكري ولد عام ١٩١٧ في مدينة العمارة، درس في دار المعلمين العالية ثم التحق بالكلية العسكرية، ما درس الهندسة العسكرية في بريطانيا، ودرس في كلية الحقوق في بغداد منتصف الأربعينيات، أُحيل على التقاعد من فوج الهندسة الثالث لميوله الشيوعية عام ١٩٥٣، أُعيد إلى الخدمة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ورقي إلى رتبة زعيم ركن، عين مديراً للتخطيط العسكري في

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

وزارة الدفاع ورئيس استخبارات عبد الكريم قاسم الشخصية، قتل في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣. ينظر: حنا بطاطو، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، منشورات فرصاد، طهران، ٢٠٠٦، ص٢٠٤؛ حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، ص٤٣٠.

(٨٣) محمد حديد، المصدر السابق، ص٤٣٤ .

(٨٤) عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، ص٢٤٤ .

(٨٥) اسامة عبد الرحمن نعمان، المصدر السابق، ص٢١٢ .

(٨٦) نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٥، ص١٠١ .

(٨٧) **المستردي ان بريت:** محامي وسياسي بريطاني نال درجة مستشار الملك في المحاماة، أنضم بعد الحرب العالمية الأولى إلى حزب العمال، وعرف بكونه مناضلاً ضد الفاشية والنازية، وانتخب عضواً في البرلمان البريطاني، فصل من حزب العمال عام ١٩٤٠، اختير من قبل الحكومة العراقية عام ١٩٥٠ لرفع دعوى على شركة نفط العراق في المحاكم البريطانية، دعي إلى زيارة العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لمشاركة العراقيين في دراسة العلاقة مع شركة نفط العراق وشارك في وضع جدول المفاوضات وعين عضواً استشارياً في وفد المفاوضات العراقي ، وقف مع العراق ضد الشركات بوصفه محامياً ومستشارا قانونياً ١٩٥٠-١٩٦٢، توفي عام ١٩٧٢. ينظر: احمد ساجر جاسم الدليمي، نفط العراق دراسة تاريخية ١٩٦٣-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد،١٩٩٧، ص٢٨ .

(٨٨) محمد حديد، المصدر السابق، ص٤٣٤ .

(٨٩) المصدر نفسه، ص٤٣٥ .

(٩٠) مقتبس من: البلاد(جريدة)، بغداد، العدد ٦٢٧٠، ١٠ كانون الاول١٩٦١ .

(٩١) وزارة النفط ، قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط، بغداد،١٩٦١، ص١٠-١١؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد٦١٦، ١٢ كانون الاول١٩٦١؛ جريدة الزمان، العدد٧٣٠٧، ١٣ كانون الاول١٩٦١؛ جريدة البلاد، العدد٦٢٧٢، ١٣ كانون الاول١٩٦١؛ العهد الجديد(جريدة)، بغداد، العدد٣٠٠، ١٣ كانون الاول١٩٦١ .

(٩٢) شركة النفط الوطنية العراقية، وثائق النفط في العراق،ج٢، ص٢٩-٦٠؛ وزارة النفط، قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط، ص١١-١٢ .

(٩٣) مجلة الأسواق التجارية، الأسباب الموجبة لقانون٨٠، العدد٤٥٩، ١٦ كانون الاول١٩٦١ ، ص٣.

(٩٤) المنار(جريدة)، بغداد، العددان ٢٢١١و٢٢١٢، ١٣و١٤ كانون الاول١٩٦١ .

(٩٥) جريدة الزمان، العدد٧٣٠٨، ١٤ كانون الأول ١٩٦١ .

(٩٦) مجلة الأسواق التجارية، الأسباب الموجبة لقانون٨٠، العدد ٤٥٩، ١٦ كانون الاول١٩٦١، ص٣ .

(٩٧) د. ك. و، ملفات مجلس السيادة، دائرة الملحق الصحفي في لندن، الملف٤١١/٢١٨، وثيقة٥٥، ص٤٦٠ .

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

(٩٨) د. ك. و، ملفات مجلس السيادة، دائرة الملحق الصحفي في لندن، الملف ٤١١/٢١٨، وثيقة٥٧، ص٤٧٣ .

(٩٩) مقتبس من : جريدة الزمان، العدد٧٣٠٨، ١٤كانون الاول١٩٦١.

(١٠٠) مقتبس من: جريدة البلاد، العدد ٦٢٧٣، ١٤ كانون الاول١٩٦١ .

(١٠١) جريدة البلاد، العدد ٦٢٧٤، ١٥ كانون الاول١٩٦١ .

(١٠٢) جريدة الزمان، العدد٧٣٠٩، ١٥ كانون الاول١٩٦١ .

(١٠٣) جريدة البلاد، العدد ٦٢٧٤، ١٥ كانون الاول١٩٦١ .

(١٠٤) جريدة الزمان، العدد ٧٣١٩، ٢٧ كانون الاول١٩٦١ .

(١٠٥) المستقبل(جريدة)، بغداد، العدد ٤٩٧، ١٤ تموز١٩٦٢ .

(١٠٦) توفيق ياسين موحان، شركة نفط البصرة المحدودة١٩٣٨-١٩٨٠دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب ، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص٨٠ .

(١٠٧) د. ك. و، ملفات مجلس السيادة ، الملف ٤١١/٢١٨، وثيقة ٥٧، ص٤٧٣ .

(١٠٨) جريدة المنار، العدد ٢٢١٧، ٢٠كانون الأول ١٩٦١ .

(١٠٩) محمد صادق نهار النصيرات، الشركات المتعددة الجنسيات مع التركيز على شركة نفط العراق المحدودة للفترة ١٩٦١-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص١٨٩ .

(١١٠) إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص٢١٠ .

(١١١) شركة النفط الوطنية العراقية، النفط في العراق من الامتيازات إلى الاستثمار الوطني المباشر ١٩١٢-١٩٧٢، مكتب الإعلام والنشر، بغداد، ١٩٧٣،ص١٤.

(١١٢) مازن البندك، المصدر السابق، ص٢١٦ .

(١١٣) إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، دار الحياة للنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص٤٠٦.

(١١٤) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الايدلوجي١٩٥٨-١٩٦٣، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٩، ص١٢٠ .

(١١٥) وزارة النفط، نفط العراق حقائق وأضواء، ص٩ .

(١١٦) عادل حسين، النفط من خلال الثورة والتجربة العراقية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص٦٨.

(١١٧) مجلة النفط والتنمية، تشريع قانون رقم ٨٠خطوة أولية لمواجهة الاحتكارات، العدد ٣، السنة الخامسة، بغداد، كانون الثاني ١٩٧٩، ص١١٦ .

(١١٨) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، ط٢، بغداد، ١٩٨١، ص٢٧٦ .

(١١٩) عادل حسين ، المصدر السابق، ص٦٨ .

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

(١٢٠) عبد الوهاب السلوم، الاستعمار والاستعمار الجديد ومشكلة البترول العراقي، منشورات اتحاد المحامين العرب، القاهرة، ١٩٦٧، ص٣٩-٤٠.

(١٢١) احمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، مؤسسة العارف، ط٣، بيروت، ٢٠١٠، ص٣٤-٣٥ .

(١٢٢) حكمت سامي سليمان، نفط العراق، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٠٩ .

(١٢٣) د.ك.و، ملفات وزارة النفط ، طلب خبراء فنيين، الملف ٢٦٢/٤٢١٨٠٠، وثيقة ٢، ص٣ .

(١٢٤) نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٥، ص٢٤٢ .

(١٢٥) محمد حديد، المصدر السابق، ص٤٣٥ .

(١٢٦) اسامة عبد الرحمن نعمان، المصدر السابق، ص٢١٩ .

(١٢٧) مقتبس من: جريدة اتحاد الشعب ، العدد ١٧٢، ٢١ آب ١٩٦٠ .

(١٢٨) مقتبس من: جريدة اتحاد الشعب، العدد ١٦٠، ٧ آب ١٩٦٠ .

(١٢٩) جريدة الزمان، العدد ٧٢٥٧، ١٤ تشرين الاول١٩٦١ .

(١٣٠) جريدة المنار، العدد ٢١٦٣، ١٤ تشرين الأول ١٩٦١ .

(١٣١) جريدة المنار، العدد ٢٢١٢، ١٤ كانون الأول ١٩٦١.

(١٣٢) جريدة الزمان ، العدد ٧٣٢١، ٢٩ كانون الاول ١٩٦١.

(١٣٣) جريدة الزمان، العدد ٧٤٤٨، ٩ حزيران ١٩٦٢ .

(١٣٤) د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، خطاب رئيس الوزراء في الكلية العسكرية، الملف ٤١١/٢١٨، وثيقة ٣١، ص٢٨١ .

(١٣٥) مقتبس من: صوت الأحرار(جريدة)، بغداد، العدد ١١٩٦، ٣٠ أيلول١٩٦٢؛ جريدة الزمان، العدد ٧٥٤١، ٣٠ أيلول١٩٦٢؛ جريدة المستقبل، العدد ٥٦١، ٣٠ ايلول١٩٦٢ .

(١٣٦) جريدة المستقبل، العدد ٥٦٢، ١تشرين الاول١٩٦٢؛ مجلة ١٤ تموز، لائحة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية، العدد٨٨، ١ تشرين الاول١٩٦٢،ص٤؛ المبدأ(جريدة)، بغداد،العدد ٣٦، ٤ تشرين الاول١٩٦٢ .

(١٣٧) جريدة صوت الأحرار، العدد ١١٩٧ ، ١ تشرين الأول ١٩٦٢ .

(١٣٨) جريدة المستقبل، العدد ٥٦٢ ، ١ تشرين الأول ١٩٦٢ .

أولاً: الوثائق غير المنشورة :

١. د.ك.و، منظمة الأقطار المصدرة للنفط، الملف ٦٦/٥٢٠٢٠١ ، وثيقة ١ .
٢. د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، تسلم أراضي شركة نفط خانقين المحدودة، الملف ٤١١/٢٤٢، وثيقة ١٢٢ .
٣. د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، خطاب رئيس الوزراء في الكلية العسكرية، الملف ٤١١/٢١٨، وثيقة ٣١.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

٤. د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، دائرة الملحق الصحفي في لندن، الملف٤١١/٢١٨، وثيقة٥٥ .
٥. د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، الملف ٤١١/٢١٨، دائرة الملحق الصحفي في لندن، وثيقة ٥٦
٦. د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، دائرة الملحق الصحفي في لندن، الملف ٤١١/٢١٨، وثيقة٥٧ .
٧. د.ك.و، ملفات وزارة النفط ، طلب خبراء فنيين، الملف ٤٢١٨٠٠/٢٦٢، وثيقة ٢ .

ثانياً : الوثائق المنشورة :

١. شركة النفط الوطنية العراقية، النفط في العراق من الامتيازات الى الاستثمار الوطني المباشر ١٩١٢-١٩٧٢، مكتب الإعلام والنشر، بغداد، ١٩٧٣ .
٢. شركة النفط الوطنية العراقية، وثائق النفط في العراق،ج١، إعداد وترتيب وترجمة قاسم احمد العباس، بغداد، ١٩٧٥ .
٣. شركة النفط الوطنية العراقية، وثائق النفط في العراق،ج٢، إعداد وترتيب وترجمة قاسم احمد العباس، بغداد، ١٩٧٥ .
٤. لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية، دور احتكار النفط الدولي في العراق، ترجمة محمد حديد، منشورات البيان، مطبعة الرابطة، بغداد، د.ت.
٥. وزارة الاقتصاد، خلاصة بإنجازات وزارة الاقتصاد منذ١٤ تموز الخالدة، مطبعة العاني، بغداد، د.ت .
٦. وزارة النفط ، قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط، بغداد،١٩٦١ .
وزارة النفط والمعادن، نفط العراق حقائق وأضواء، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٠.

ثالثاً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

١. احمد ساجر جاسم الدليمي، نفط العراق دراسة تاريخية ١٩٦٣-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد،١٩٩٧ .
٢. أسماء صلاح الدين الفخري، دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك ١٩٦٠-١٩٧٢ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩ .
٣. بدر ناصر حسين الطريمشاوي، السياسة النفطية الوطنية في الصحف العراقية١٩٥٨-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،١٩٩٥ .
٤. توفيق ياسين موحان، شركة نفط البصرة المحدودة١٩٣٨-١٩٨٠دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة البصرة، ٢٠٠٩ .
٥. حيدر علي خلف العكيلي، الدور الإيراني في منظمة البلدان المصدرة للنفط(أوبك) ١٩٦٠-١٩٨٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٤.
٦. سنان صادق حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٥٨- ١٩٦٣،اطروحة

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

دكتوراه غير منشورة، كلية تربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٧. علي غافل حسن، هاشم جواد ودوره الفكري والسياسي في العراق١٩١١-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار،٢٠١٣.

٨. علي معجل خلف، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢ .

٩. محمد صادق نهار النصيرات، الشركات المتعددة الجنسيات مع التركيز على شركة نفط العراق المحدودة للفترة ١٩٦١-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٣ .

رابعاً :الكتب العربية والمعربة :

١. إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧ .

٢. إبراهيم كبه، هذا هو طريق١٤ تموز، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،١٩٦٩.

٣. احمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، مؤسسة العارف، ط٣، بيروت، ٢٠١٠.

٤. أحمد مريح المنصراوي، إبراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩١٩-٢٠٠٤، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٤.

٥. أسامة عبد الرحمن نعمان، تطور سياسة العراق النفطية، بغداد، ٢٠٠٣ .

٦. إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، دار الحياة للنشر، القاهرة، ٢٠١٢ .

حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، ط٢، بيروت، ٢٠١٣.

١. ــــــــــ ، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، النجف، ٢٠٠٧.

٢. حكمت سامي سليمان، نفط العراق، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩ .

٣. حنا بطاطو، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، منشورات فرصاد، طهران، ٢٠٠٦.

٤. خليل إبراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩،ج٢، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٠.

٥. عادل حسين، النفط من خلال الثورة والتجربة العراقية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧ .

٦. عبد الحميد العلوجي، خضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي،، ج١، دار الحرية للطباعة، بغداد،١٩٧٣ .

٧. عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، دار المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٦، ص٢٣٤ .

٨. ــــــــ، عبد الكريم قاسم وعراقيون أخرون ذكريات وانطباعات، دار الوراق، بيروت، ٢٠٠٤.

٩. عبد الله إسماعيل، مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٨، دار لام، لندن، ١٩٨٩.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

١٠. عبد الوهاب السلوم، الاستعمار والاستعمار الجديد ومشكلة البترول العراقي، منشورات اتحاد المحامين العرب، القاهرة، ١٩٦٧،
١١. ــــــــ ، قضية البترول العراقي، السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية، القاهرة، ١٩٦٧ .
١٢. اللجنة العليا ليوم١٤ تموز، ثورة١٤تموز في عامها الاول، بغداد،١٩٥٩.
١٣. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، ط٢، بغداد، ١٩٨ .
١٤. مازن البندك، قصة النفط، دار القدس، بيروت،١٩٧٤ .
١٥. محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ، ١٩٨٠.
١٦. ــــــــ ، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والإعلام، الموصل، ١٩٨٠.
١٧. محمد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦.
١٨. محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٠.
١٩. محمد عبد الله السيف، عبد الله الطريقي صخور النفط ورمال السياسة، مؤسسة رياض الريس، بيروت، ٢٠٠٧ .
٢٠. محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الايدلوجي١٩٥٨-١٩٦٣، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٩ .
٢١. محمد لبيب شقير، صاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، المطبعة العالمية،ط٢، القاهرة، ١٩٦٩ .
٢٢. محمود فهمي درويش وأخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، أتحاد الناشرين العراقيين، ط٢، بغداد، ٢٠١٣ .
٢٣. مشعل حمودات، صناعة النفط في العراق، بغداد،١٩٦٦.
٢٤. موسى الحبيب، ثورة ١٤ تموز، شركة فرج الله للمطبوعات، بغداد، ١٩٥٨ .
٢٥. نوري عبد الحميد العاني، التاريخ السياسي لامتيازات النفط العراق١٩٢٥-١٩٥٢، بغداد، ١٩٨٠.
٢٦. ــــــــ وأخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٠.
وزارة الإرشاد، ١٤ تموز الثورة العراقية، معرض دمشق الدولي الخامس، دمشق، ١٩٥٨.

خامساً : الدوريات :

المجلات :

١. مجلة ١٤ تموز، لائحة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية، العدد٨٨، ١ تشرين الاول١٩٦٢ .

٢. مجلة الأسواق التجارية، الأسباب الموجبة لقانون٨٠، العدد١٦، ٤٥٩ كانون الاول١٩٦١.

٣. مجلة الأسواق التجارية، مؤتمر النفط يبحث قضايا النفط، العدد ٣٩٤، بغداد، ١٧ أيلول ١٩٦٠ .

٤. مجلة النفط والتنمية، تشريع قانون رقم ٨٠خطوة أولية لمواجهة الاحتكارات، العدد ٣، السنة الخامسة، بغداد، كانون الثاني ١٩٧٩ .

الجرائد :

الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية) :

١. العدد ٨٢، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

٢. العدد ٣٠٦٤، ١٨ شباط ١٩٥٢ .

٣. العدد ١، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

٤. العدد ١٤٣، ١٨ أذار ١٩٥٩ .

٥. العدد ١٦٤، ٤ أيار ١٩٥٩ .

٦. العدد ١٩٨، ٢٢ تموز ١٩٥٩ .

٧. العدد ٢٥٩، ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٩ .

٨. العدد ٣٥٢، ٢٣ أيار ١٩٦٠.

٩. العدد ٤٩٤، ٧ آذار ١٩٦١.

١٠. العدد٦١٦، ١٢ كانون الاول١٩٦١ .

أتحاد الشعب :

١. العدد ١٨٧، ٨ أيلول ١٩٦٠ .

٢. العدد ١٩٣، ١٥ أيلول ١٩٦٠ .

٣. العدد ١٧٢، ٢١ آب ١٩٦٠ .

٤. العدد ١٦٠، ٧ آب ١٩٦٠ .

العهد الجديد :

١. العدد٣٠٠، ١٣ كانون الاول١٩٦١ .

البلاد :

١. العدد ٦٢٧٠، ١٠ كانون الاول١٩٦١ .

٢. العدد٦٢٧٢، ١٣ كانون الاول١٩٦١ .

٣. العدد ٦٢٧٣، ١٤ كانون الاول١٩٦١ .

٤. العدد ٦٢٧٤، ١٥ كانون الاول١٩٦١ .

المنار :

١. العددان ٢٢١١، ١٣ كانون الاول١٩٦١ .

٢. العدد ٢٢١٢، ١٤ كانون الاول١٩٦١ .

٣. العدد ٢٢١٧، ٢٠كانون الأول ١٩٦١ .

٤. العدد ٢١٦٣، ١٤ تشرين الأول ١٩٦١ .

٥. العدد ٢٢١٢، ١٤ كانون الأول ١٩٦١.

الزمان :

١. العدد ٧٢٥٦، ١٣ تشرين الأول ١٩٦١ .

العدد٧٣٠٧، ١٣ كانون الاول١٩٦١ .

٢. العدد٧٣٠٨، ١٤ كانون الأول ١٩٦١ .

٣. العدد٧٣٠٩، ١٥ كانون الاول١٩٦١ .

٤. العدد ٧٣١٩، ٢٧ كانون الاول١٩٦١ .

٥. العدد ٧٢٥٧، ١٤ تشرين الاول١٩٦١ .

٦. العدد ٧٣٢١، ٢٩ كانون الاول ١٩٦١.

٧. العدد ٧٤٤٨، ٩ حزيران ١٩٦٢ .

٨. العدد ٧٥٤١، ٣٠ أيلول١٩٦٢ .

المستقبل :

١. العدد ٤٩٧، ١٤ تموز١٩٦٢ .

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

٢. العدد ٥٦١، ٣٠ ايلول١٩٦٢ .
٣. العدد ٥٦٢، ١تشرين الاول١٩٦٢.
٤. العدد ٥٦٢، ١ تشرين الأول ١٩٦٢ .

صوت الأحرار :

١. العدد ١١٩٦، ٣٠ أيلول١٩٦٢ .
٢. العدد ١١٩٧، ١ تشرين الأول ١٩٦٢ .

المبدأ :

١. العدد ٣٦، ٤ تشرين الاول١٩٦٢ .

Abstract

The oil sector in Iraq during the monarchy characterized that it underwent to the control of foreign oil companies through the privileges obtained during the years 1938, 1932, 1925. Therefor; one of the most important priorities of the government of the revolution July 14, 1958 release this vital sector from foreign control. When the revolution took place the Iraqi people were waiting for governmental Attitude from these privileges. Therefore; the government has sought to do several procedures have a significant role in the rebuilding of national sovereignty to the Iraqi oil sector.

To illustrate these procedures, this research focuses on five axis. First axis studied the retrieval of Iraqi territorial waters in December 1958, which was within the privilege area of Basra Oil Company. Second axis studied withdrawing a concession of Khanaqin Company belonging to the Anglo-Persian Oil Company, which obtained the concession in 1926 in the land between the Mandali and Khanaqin in Iraq. Third axis discussed the establishment of the organization of oil affairs according to the law of 37 March 1959, and then the development of the oil ministry in May of the same year.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/91-130

government of the revolution July 14, 1958 after negotiations with foreign companies failed.

Fourth axis explains the role of Iraq in the founding of OPEC organization, When Abdul Kareem Qasim invited delegations of producing countries to founding conference held in Baghdad in 1960. Fifth axis discussed petroleum legislation that legislated by revolutionary government, including the law of the designation of investment areas to foreign oil companies No. 80 of 1961, and the law of the Iraqi National Oil Company in 1962.

Finally, the researcher concluded a set of results. One of the most important results was that oil production in Iraq during the monarchy fully underwent to the policy of foreign companies since they own the production decision. The creation of the Ministry of oil in Iraq was the result of developments in the oil sector, so it had to be the presence of the Ministry undertake the task of supervising the oil matters in the country.

To sum up, the establishment of OPEC in Baghdad was a challenge for foreign oil companies, therefore the Prime Minister Abdel-Kareem Qasim called on delegations of producing countries to hold the founding conference in Iraq, to be a threat for foreign companies and that during his negotiations with them. The oil industry in Iraq began with the oil legislation that legislated by the